المحاسبون

مجلة ربع سنوية تصدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد (88) - يوليو 2019م

التسجيل المهني..
محاربة الشهادات المزورة
وزيادة للتوطين

التكنولوجيا..
مراحل وأدوار طوّرت
مهنة المحاسبة

تقرير الشفافية
حول مكاتب المحاسبة

تقرير الشفافية

خدمة تتيح لأصحاب المنشآت معرفة معلومات عن مكاتب المحاسبة من حيث

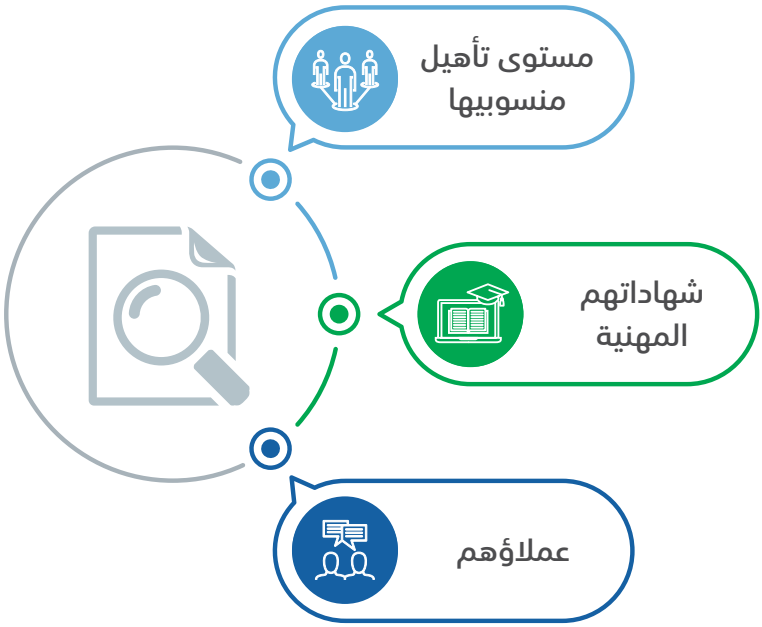

والتي تساعد على اختيار المكتب المناسب للخدمة المطلوبة، سواء كانت:

shafafiyah.socpa.org.sa

د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

التسجيل المهني..
تطوير وتوطين

لا جدال على أن مهنة المحاسبة تُعد من المهن الحساسة التي تتطلب أعلى معايير الجودة، ويجب أن تتوافر فيها مقاييس الدقة من أجل تقليل المخاطر المهنية، باعتبار أن المحاسبة الركيزة الأساسية التي تقوِّم المنشآت، وبخاصة الاقتصادية.

ونحن في هيئة المحاسبين استصحبنا كل ذلك والعديد من النقاط الجوهرية التي من شأنها أن تحصِّن مهنة المحاسبة والعاملين فيها من التزوير، أو التضليل، أو الغش بشتى الطرق والوسائل العلمية، ومنها إطلاق التسجيل المهني بالتعاون مع وزارة العمل من أجل ضبط سوق العمل، خصوصاً أن المملكة بفضل اقتصادها القوي أصبحت قبلة لكثير من الوافدين من الدول الشقيقة. لذا، فإن التأكد من صحة الشهادات أهم هدف نركز عليه في التسجيل المهني، كما جعلناه أحد شروط ومتطلبات الحصول على رخصة العمل من قبل وزارة العمل.

وتتيح الهيئة لمنسوبي المهنة في كافة القطاعات الاقتصادية في المملكة وبمختلف فئاتهم فرصة الانتماء لكيان مهني جامع من خلال عضويتها، كما هو الحال في كافة أنحاء العالم، حيث توجد هيئات مهنية تدعمها الدولة لتطوير المهنة، والارتقاء بعضويتها وفق معايير الجودة، ومتطلبات آداب وسلوك المهنة.

وتفعيل التسجيل المهني سيسهم بصورة فاعلة في الكشف عن الشهادات المزورة التي يتقدم بها وافدون طلباً في الحصول على رخصة العمل، أو خلال وجودهم فعلياً على رأس العمل في بعض المنشآت، لتتم معالجة العديد من التشوهات في سوق العمل. ومن مميزات التسجيل المهني أنه أوجد فرص عمل للسعوديين، وسيساعد في ارتفاع نسبة توطين المهنة بعد الفراغ الذي أحدثه استبعاد العديد من الوافدين غير المؤهلين، حيث ألزمت الوافدين الراغبين في العمل في مجال المحاسبة على الحصول على بكالوريوس، أو مؤهل أعلى في المحاسبة، أو دبلوم محاسبة بعد المرحلة الثانوية.

وتمنح عضوية الهيئة لكل السعوديين والوافدين العاملين بمهن المحاسبة والمراجعة مزايا عديدة تشمل خصم على الدورات المتخصصة، وحضور اللقاءات والندوات وورش العمل التي تنظمها الهيئة، والحصول على الإصدارات المهنية والعلمية المجانية.

وختاماً، نؤكد أن التسجيل المهني مهم لدراسة واقع قوة ومؤهلات الوافدين المهنيين الذين يعملون بالسوق من خلال التحقق من شهاداتهم ومؤهلاتهم وحصر أعدادهم، إلى جانب التعرف على الواقع المهني للمهنة، الذي يفيد كثيراً في رسم الخطط ووضع استراتيجيات التطوير.

المحتويات

العدد (88) - أغسطس 2019م

الهيئة ولجنة الإفلاس توقّعان مذكرة تفاهم 09

الهيئة توقّع اتفاقيات تعاون مع عدد من الجامعات 10

6 أضواء
8 أخبار ومتابعات
13 معايير
16 التسجيل المهني
46 لجنة الإختبارات
50 أرقام وإحصائيات

الهيئة تعقد جمعيتها العمومية
14

تجربة فرنسا في اعتماد IFRS نموذج متكامل للممارسة المحاسبية
38

المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر
عن الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

المشرف العام
د.أحمد بن عبد الله المغامس
أمين عام الهيئة

إدارة التحرير
عبد الله بن عبد العزيز الراجح
هشام بن عطية المالكي

توجه المراسلات
إلى إدارة التحرير
ص.ب 22646 الرياض 11416
هاتف: 920009493
info@socpa.org.sa
www. socpa.com.sa

الناشر

كوادر الإعلام
Cadres Media
المملكة العربية السعودية
الرياض
هاتف 00966 114033100
ص. ب 240050 الرياض 11322

بحضور نائب رئيس مجلس معايير أخلاقيات المهنة الدولي

الهيئة تعقد ورشة عمل لمناقشة قواعد سلوك مهنة المحاسبة وآدابها

نظمت الهيئة ورشة عمل لعرض أبرز تحديثات قواعد سلوك وآداب مهنة المحاسبة الجديدة 2018، والذي شارك فيها ممثلون من مجلس معايير أخلاقيات المهنة الدولي وامتدت ليومين بمدينة الرياض، وبحضور ممثلين من الهيئات المهنية الخليجية وعدد من ممثلي الجهات الحكومية والمحاسبين القانونيين. افتتح الورشة أمين عام الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس الذي رحب بالمشاركين، وقدم شكره إلى مجلس معايير أخلاقيات المهنة الدولي على الحضور، واختيارهم المملكة العربية السعودية لعقد هذه الورشة، ما يبرهن على ما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة من تطور، ويمثل تقديراً للدور الذي تقوم به الهيئة في تطوير المعايير والأنظمة ذات العلاقة بالمهنة.

بعد ذلك قدم السيد Ken Siong نائب رئيس مجلس معايير أخلاقيات المهنة الدولي، عرضاً عن الإصدار الجديد من ميثاق السلوك، والخطة الاستراتيجية للمجلس، وتلا ذلك عرض قدمه عضو لجنة قواعد وسلوك آداب المهنة الأستاذ أحمد الشنقيطي عن مشروع التحول إلى قواعد السلوك الدولية في المملكة، وبما يتوافق مع البيئة المحلية والأنظمة بالمملكة العربية السعودية. سبق ذلك عرض عن الهيئة وأنشطتها قدمه الأستاذ خالد بهجت، عضو اللجنة.

هذا وقد قدم أعضاء المجلس الدولي، بوصفه الجهة المعنية بتطوير معايير أخلاقيات المهنة وأدلة للمحاسبين المهنيين، وتشجيع أعضاء مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين على تبني معايير أخلاقيات المهنة وتعزيزها دوليا شكرهم لاستضافة الهيئة لهذه الورشة والتي سخرت كافة الجهود اللازمة لإنجاحها. ومما تجدر الإشارة إليه أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تشارك بفاعلية في عدد من اللجان والتجمعات الدولية ذات العلاقة بالمحاسبة، ومنها الاجتماع السنوي لمعدي المعايير في العالم، والاجتماع السنوي لمعدي المعايير في منطقة آسيا وأقيانوسيا، والمجموعة الاستشارية الدولية للأدوات والمعاملات المالية الإسلامية. وتسعى الهيئة من خلال تلك المشاركات إلى ضمان تحقيق معايير التقرير المالي لأهدافها في ظل بيئة المملكة العربية السعودية.

هيئة المحاسبين تشارك بإبداء وجهة نظرها
في مشروع المجلس الدولي لتعديل معيار المحاسبة رقم 37

شاركت الهيئة بالتعليق على مشروع المجلس الدولي لتعديل معيار المحاسبة رقم 37 المتعلق بتوضيح تكلفة العقود عند قياس العقود غير المجدية (onerous con-tracts).

وقد تركزت وجهة نظر الهيئة حول أهمية تكامل المعايير مع بعضها، ومن ثم تم تقديم اقتراحات لتعديل المشروع، بحيث تتم قراءته باتساق مع المتطلبات المشابهة في المعايير الأخرى.

ويمكن الاطلاع على مشروع التعديل على موقع المجلس الدولي.

الهيئة تصدر عدداً من الإرشادات التطبيقية
للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

سعيا من الهيئة في توفير أدلة إرشادية تساعد على تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم اصدرت الهيئة مؤخراً عدداً من الكتيبات التي تحتوي على إرشادات تطبيقية في المعيار وتغطي معظم جوانبه والتي منها على سبيل المثال توصيف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ،المفاهيم المحاسبية ،عرض القوائم المالية ،قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الدخل والارباح المبقاة ، قائمة التدفقات النقدية، الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية ، التغير في السياسات المحاسبية والتقديرات والاخطاء ، كما شملت الإدلة على العديد من الملخصات والأمثلة العلمية التي تساعد في تكوين فهم واستيعاب أكثر لكافة جوانب المعيار ،ويمكن الاطلاع على الإدلة الإرشادية عبر موقع الهيئة الإلكتروني

مجلس إدارة الهيئة

يعقد اجتماعه الثالث للدورة التاسعة

عقد مجلس إدارة الهيئة اجتماعه الثالث للدورة التاسعة يوم الأحد 5 مايو 2019م في مقر وزارة التجارة والاستثمار بمدينة الرياض برئاسة معالي وزير التجارة والاستثمار رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي. وقد تم في الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وإصدار القرارات اللازمة، التي كان من أبرزها اعتماد تقرير مجلس الإدارة والحسابات الختامية للهيئة، وتحديد موعد الجمعية العمومية، بالإضافة إلى اعتماد نتائج اختبار زمالة الهيئة للدورة الثالثة 2018م.

الهيئة

تعقد لقاءً اجتماعيّاً لأعضائها في جدة

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة لتوطيد أواصر الصلة بين أعضائها نظمت الهيئة لقاءً اجتماعياً لأعضائها مساء يوم الثلاثاء 23 إبريل 2019م، في مدينة جدة. وقد شهد اللقاء حضور أعضاء الهيئة الأساسيين، وأعضاء من مجلس الإدارة، واللجان الفنية للهيئة، وعدد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، هذا وقد تخلل اللقاء توقيع مذكرتي تفاهم مع جامعة الطائف وجامعة المستقبل، وفي نهاية اللقاء تناول الجميع طعام العشاء الذي أعد لهذه المناسبة.

الهيئة ولجنة الإفلاس

توقّعان مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي

أكد الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، عضو لجنة الإفلاس الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس على أهمية نظام الإفلاس كونه يعالج تعثر أو إفلاس المشروعات الاقتصادية.

وقال خلال كلمته في افتتاحية المؤتمر الأول لتسوية حالات الإفلاس الذي عقد مؤخراً في الرياض بتنظيم من لجنة الإفلاس إن صدور عدد من اللوائح يأتي تيسيرًا للمتعاملين والمتقاضين، مشيرًا إلى دور اللجنة في إعداد اللوائح والقواعد التي أحالها نظام الإفلاس للجنة.

وقد وُقِّعت مذكرة تفاهم بين لجنة الإفلاس والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وذلك على هامش فعاليات اليوم الأول للمؤتمر الأول لتسوية حالات الإفلاس. ووقّع الاتفاقية من جانب الهيئة الأمين العام الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، ومن جانب لجنة الإفلاس الأمين العام الاستاذ ماجد بن عبدالرحمن الرشيد.

ويأتي توقيع تلك المذكرة رغبةً في التعاون البنّاء بين اللجنة والهيئة في المجالات ذات الاهتمام المشترك، متمثلة في رفع الوعي بأحكام النظام، وتنظيم الفعاليات ذات الصلة.

هذا وقد كرم وزير التجارة والاستثمار معالي الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي الهيئة عن مشاركتها الفاعلة والمؤثرة خلال المؤتمر ومشاركتها بمعرض مصاحب يعكس أنشطة وبرامج الهيئة.

وقد ضم المؤتمر نخبةً من المتحدثين المحليين والدوليين، من أجل إبراز الأثر الاقتصادي الإيجابي لنظام الإفلاس، وبناء قدرات المختصين ورفع وعي مجتمع الأعمال، كما استعرض المؤتمر أحدث الممارسات والسوابق القضائية الدولية والمحلية، حيث ناقشت محاوره الأثر الاقتصادي لنظام الإفلاس، وإجراء إعادة التنظيم المالي، ودور المحاكم في قضايا الإفلاس، واختصاصات لجنة الإفلاس، كما بحثت ورش عمل المؤتمر التطبيقات العملية في إعادة التنظيم المالي، وإجراء التصفية.

الهيئة توقّع اتفاقيات تعاون مع

عدد من الجامعات في مجالات التعليم والتدريب

وقّعت الهيئة اتفاقيات تعاون مع عدد من الجامعات في مجالات التعليم والتدريب، وتطوير العملية التعليمية، لتوفير بيئة تعليمية وتدريبية شاملة، تواكب أحدث المستجدات التعليمية. حيث ستقدم الهيئة خبرتها المهنية للجامعات لتطوير برنامج المحاسبة بما يوائم متطلبات سوق العمل والاشتراطات المهنية، والمساعدة في تطوير المقررات المحاسبية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ودراسة مدى مواءمة البرامج الأكاديمية والتدريبية، ورفع المستويين المعرفي والمهني للمنتسبين إلى المهنة في مجال التعليم والتدريب، والبحوث والدراسات، وجميع مجالات البحث العلمي والتأليف والترجمة، والخطط والمشاريع، وتقديم الاستشارات والتوجيه المهني.

وشملت الاتفاقيات عدداً من الجامعات، حيث وقّعت الهيئة ممثلة بالأمين العام الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس مع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ممثلة في وكيل الجامعة

للدعم الأكاديمي والخدمات الطلابية الدكتورة فائزة الفائز، ومع جامعة تبوك ممثلة في معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عبدالله بن مفرح الذيابي، ومع جامعة طيبة ممثلة في مدير الجامعة معالي الدكتور عبدالعزيز بن قبلان السراني، وذلك خلال المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي، الذي أقيم في مدينة الرياض في 11 إبريل 2019.

كما تم توقيع مذكرتي تفاهم على هامش اللقاء الاجتماعي لأعضاء الهيئة والذي عقد بمدينة جدة في 23 إبريل 2019 حيث وقعت الهيئة مع جامعة الطائف ممثلة في وكيل الجامعة للشؤون الإكاديمية والتطوير الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الأسمري، وجامعة المستقبل ممثلة في مدير الجامعة الدكتور علي السيف.

ومن المنتظر أن توقع الهيئة خلال الفترة المقبلة عدداً من الاتفاقيات المماثلة مع جامعات أخرى، وذلك ضمن استراتيجياتها في تطوير مهنة المحاسبة والارتقاء بها بما يوائم سوق ومتطلبات العمل.

الجدير بالذكر أن الهيئة قامت بمد الجامعات بخمسة مراجع مترجمة في مجال المحاسبة والمراجعة ، والتي تم اعتمادها لتدرس في أقسام المحاسبة في عدد من الجامعات.

كما تعمل الهيئة على ترجمة وإعداد عدد من الكتب المتخصصة التي ستزود بها الجامعات خلال الفترة المقبلة.

الهيئة
تشارك في ملتقى بيبان الشرقية

شاركت الهيئة في ملتقى بيبان الشرقية، الذي نظم تحت رعاية وزير التجارة والاستثمار معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي خلال الفترة من 3 - 6 إبريل 2019م، بمركز معارض الظهران الدولية «اكسبو» في الدمام.

وقد جاءت هذه المشاركة من باب حرص الهيئة على توعية رواد الأعمال بما تقوم به الهيئة في تقديم خدماتها، والمحافظة على سلامة القوائم المالية للمنشآت، والإلمام بالمعارف الحديثة، وبما يحقق مزيداً من الارتقاء بمستوى مهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة، ويخدم الواقع العملي وسوق العمل.

كما توفر فهم واستيعاب الخدمات التي تقدمها مثل دور مكاتب المحاسبة والمراجعة تجاه المستثمر، وأيضاً دور الهيئة كجهة رقابية على هذه المكاتب لحفظ حقوق المستثمرين.

الجدير بالذكر أن الهيئة حريصة على المشاركة في مثل هذه الفعاليات، لتصل إلى شرائح المجتمع المختلفة، وتحرص كذلك على إضافة الجديد إلى مطبوعاتها، والتنوع في أساليبها التوعوية.

لجنة معايير المحاسبة تعتمد عدداً
من التحديثات على المعايير الدولية

اعتمدت الهيئة ممثلة بلجنة معايير المحاسبة وفقاً للإجراءات المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة فيما يتعلق بالتعامل مع مستجدات المعايير الدولية بعد انتهاء أعمال مشروع التحول إلى المعايير الدولية، التحديثات الآتية التي أصدرها مؤخراً مجلس معايير المحاسبة الدولية:

تحديث تعريف مصطلح «الأعمال» «Business»، وهو تعديل على ملاحق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3 «تجميع الأعمال». ويهدف التعديل إلى وضع حدود أكثر وضوحاً للتفريق بين «تجميع الأعمال» و «شراء الأصول».

ومن خلال الدراسة الفنية التي تم إجراؤها على هذا التعديل لم يتبين أي أثر خاص له على بيئة المملكة، وبناءً على ذلك اعتمدت لجنة معايير المحاسبة هذا التعديل كما صدر من المجلس الدولي.

تحديث تعريف مصطلح «ذو أهمية نسبية» «Material»، وهو تعديل على التعريف الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 «عرض القوائم المالية» ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8 «السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبة والأخطاء» مع تعديلات استتباعية على عدد من المعايير الأخرى. ويهدف التعديل إلى توحيد التعريف الوارد في عدة مواضع في المعايير الدولية وجعله أكثر سهولة للفهم، ولم يؤدِ التعديل إلى تغيير في المفهوم الذي يعنيه المصطلح. ومن خلال الدراسة الفنية التي تم إجراؤها على هذا التعديل لم يتبين أي أثر خاص له على بيئة المملكة، وبناءً على ذلك اعتمدت لجنة معايير المحاسبة هذا التعديل كما صدر من المجلس الدولي.

تعديلات مقترحة على الجزء 4B

من قواعد سلوك وآداب المهنة

*** تم نقله بتصرف من موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين**

أصدر مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة مسودة مشروع- تعديلات مقترحة على الجزء 4B من قواعد سلوك وآداب المهنة، لتسليط الضوء على المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في المعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ISAE 3000 (المعدل).
وتسعى هذه المسودة إلى الحصول على ملاحظات من الممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة، فيما يتعلق بالتعديلات المقترحة على الجزء 4B من القواعد الدولية لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين المعدلة والمعاد هيكلتها (تشمل معايير الاستقلال الدولية) لتسليط الضوء على المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في المعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ISAE 3000 (المعدل)، عمليات التأكيد الأخرى غير عمليات المراجعة أو عمليات الفحص للمعلومات المالية التاريخية.

تشمل المقترحات الواردة في المسودة :«تغييرات في المصطلحات الرئيسة، بما في ذلك تعريف معدل لمصطلح «عميل التأكيد»، متطلبات معززة وموضحة للاستقلال بالنسبة لعمليات الشهادة attestation engagements، توضيح لأنواع عمليات التأكيد التي يتناولها الجزء 4B، إرشادات مبسطة بشأن عمليات التأكيد التي تشير إلى المصدر النهائي للمواد التوضيحية عن هذه العمليات في أدبيات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد IAASB».

تشمل المقترحات الواردة في المسودة :

تغييرات في المصطلحات الرئيسة.

متطلبات معززة وموضحة للاستقلال بالنسبة لعمليات الشهادة.

توضيح لأنواع عمليات التأكيد التي يتناولها الجزء 4B.

إرشادات مبسطة بشأن عمليات التأكيد التي تشير إلى المصدر النهائي للمواد التوضيحية

لجنة معايير المحاسبة تعتمد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17

«عقود التأمين»، والتفسير الدولي رقم 23 «عدم التأكد المحيط بمعالجات ضريبة الدخل»

وفقاً للإجراءات المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فيما يتعلق بالتعامل مع مستجدات المعايير الدولية بعد انتهاء أعمال مشروع التحول إلى المعايير الدولية، فقد اعتمدت الهيئة ممثلة في لجنة معايير المحاسبة، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 «عقود التأمين» بعد إضافة عدد من الإفصاحات الضرورية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم مدى التزام الشركات بمبادئ التأمين التعاوني السائد في المملكة، ومن ثم اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بناءً على ذلك. وتعد تلك الإفصاحات جزءاً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية. كما اعتمدت الهيئة أيضاً التفسير الدولي رقم 23 «عدم التأكد المحيط بمعالجات ضريبة الدخل» كما صدر من المجلس الدولي.

وتتمثل الإفصاحات المطلوبة بموجب قرار اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 «عقود التأمين» فيما يلي:

أولاً: إضافة عنوان بعد الفقرة رقم 132 من المعيار بالنص الآتي:

الإفصاحات المتعلقة بالمنشآت التي تمارس التأمين التعاوني أو التكافلي، أو إعادة التأمين التعاوني أو التكافلي.

ثانياً: إضافة الإفصاحات الآتية في فقرة جديدة برقم 133 بالنص الآتي:

(133) إذا كانت الشركة تطبق مبادئ التأمين التعاوني أو التكافلي أو إعادة التأمين التعاوني أو التكافلي القائم على الفصل بين عمليات التأمين وعمليات المساهمين، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة، والإفصاح عما يلي:

أ. الإفصاح عن الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات، وعناصر الدخل الشامل الآخر بأسلوب يحقق تمييز ما يخص عمليات التأمين، وما يخص عمليات المساهمين.

ب. الإفصاح عن الصفة التعاقدية بين الشركة والمؤمّن له (على سبيل المثال: وجود نص في الوثيقة بأن الشركة مدير لعمليات التأمين- أو وكيل- أو مضارب- أو أنها المؤمّن).

ج. الإفصاح عن طبيعة العقود المحولة من شركات التأمين، أو من خلال تجميع أعمال، التي تختلف عن طبيعة العقود التي تدخل فيها الشركة.

د. الإفصاح عن عقود الضمان المالي (إذا اختارت الشركة معاملتها على أنها عقود تأمين حسبما يسمح بها المعيار) وما إذا كانت عقوداً لعمليات التأمين أم لعمليات المساهمين.

هـ. الإفصاح عن العقود المكونة لمجموعة أو سلسلة من العقود التي يرى المعيار في الفقرة رقم 9 أنه قد يكون من الضروري التعامل مع تلك المجموعة أو السلسلة من العقود ككل.

و. إذا تضمن عقد التأمين مكونات غير تأمينية، فيجب الإفصاح عن تلك المكونات بحسب تعلقها بعمليات التأمين أو بعمليات المساهمين.

ز. الإفصاح عن تخصيص مزايا المشاركة الاختيارية إن وجدت (المشار إليها في الفقرة رقم 71 من المعيار) بين عمليات التأمين وعمليات المساهمين.

ح. الإفصاح عن الترتيبات التعاقدية المتعلقة بخدمات الإدارة ورسومها، ونصيب الشركة من فائض عمليات التأمين (على سبيل المثال: رسوم وكالة تستقطع بعد ترحيل نسبة من الفائض لحملة الوثائق؛ رسوم وكالة أو مضاربة تسجل كمصروف في قائمة دخل عمليات التأمين؛ حافز أداء بنسبة من الفائض) مع الإفصاح عن تلك المبالغ.

ط. الإفصاح عن الترتيبات التعاقدية بين عمليات التأمين وعمليات المساهمين فيما يتعلق بأسس معالجة العجز في حساب عمليات التأمين (على سبيل المثال: تقديم تمويل أو قرض حسن من عمليات المساهمين إلى عمليات التأمين وكيفية استنفاده أو استرداده، أو تبرع عمليات المساهمين بتحمل العجز)، مع الإفصاح عن مبلغ العجز.

ي. الإفصاح عن طبيعة عقود إعادة التأمين التي تدخل فيها الشركة وما إذا كانت مع شركات تقدم خدمات إعادة التأمين على أسس التأمين التعاوني، أو على أسس تجارية تقليدية.

وسبب إضافة الإفصاحات أعلاه مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم مدى التزام الشركات بمبادئ التأمين التعاوني، ومن ثم اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بناءً على ذلك.

الهيئة تعقد جمعيتها العمومية

في الرياض والدمام وجدة باستخدام النقل الحي

عقدت الهيئة اجتماعها الثاني للجمعية العمومية العادية يوم الأربعاء 1440/10/16هـ الموافق 2019/06/19م، برئاسة الأستاذ عبد المحسن بن عبد العزيز الفارس عضو مجلس إدارة الهيئة في مقرات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالرياض وجدة والدمام، وذلك باستخدام النقل الحي لوقائع الاجتماع.

وقد شمل جدول أعمال الاجتماع إقرار القوائم المالية للهيئة للعام المالي 2018م، وإقرار تقرير مجلس إدارة الهيئة عن نشاط الهيئة لعام 2018م، وتعيين مراجع حسابات الهيئة لعام 2020م، وتحديد مكافآته.

في بداية الاجتماع ألقى الفارس كلمة رحب فيها بالأعضاء وأثنى فيها على جهود الأمانة العامة خلال عام 2018م، والتي حققت انجازات عديدة وخطوات حثيثة لتحقيق اهدافها لعام 2018م، بعد ذلك استعرض أمين عام الهيئة الدكتور أحمد المغامس إنجازات الهيئة لعام 2018م، والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية التي تهدف إلى رفع جودة الأداء المهني وزيادة عدد مكاتب المحاسبة وتطويرها وزيادة الكفاءات المهنية الوطنية. بعد ذلك تم استعراض جدول أعمال الجمعية وفتح المجال للأعضاء المناقشة والاجابة عن استفساراتهم وفي ختام الجمعية تم إعلان نتيجة التصويت على البنود. الجدير بالذكر أن عملية التصويت على بنود الجمعية تمت إلكترونياً (عن بعد) وذلك لتسهيل مشاركة الأعضاء جميعاً في الجمعية ومن ثم رفع كفاءة وفاعلية الجمعية، حيث تمكن هذه الطريقة العضو من التسجيل وممارسة حق التصويت دون الحاجة إلى الحضور في مقر انعقاد الجمعية.

التسجيل المهني

ارتقاء بالمهنة .. وضمان التأهيل

حرصاً من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على رفع معدل التوطين في قطاع المحاسبة وتحفيزه للنمو، اشترطت الوزارة تسجيل المحاسبين الوافدين لدى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بدءًا من 1441/1/1هـ، بالإضافة إلى وجوب حصول ممارسي مهن المحاسبة والمهن المكملة أو المساندة لها على الاعتماد من الهيئة عند التقديم على خدمات تعديل المهنة، وإصدار أو تجديد رخص العمل. وتهدف هذه الخطوة إلى تحفيز القطاع المحاسبي للتوطين، ورفع جودة وكفاءة العاملين المزاولين للمهنة، وكذلك تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتمكين أبناء وبنات الوطن من الفرص الوظيفية في مختلف القطاعات ومنها قطاع المحاسبة.

مهنة حساسة

باعتبار أن المحاسبة والمراجعة مهنة حساسة ومهمة، وتعد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها عمل المنشآت، ولمعرفة واقع سوق مهنة المحاسبة الحالي ومتطلبات سوق العمل، ورصد مؤشرات الانكشاف المهني لمهن المحاسبة والمراجعة، أطلقت وزارة العمل وهيئة المحاسبين (التسجيل المهني) والتحقق من الشهادات العلمية والمهنية للوافدين العاملين في المهنة لضمان كفاءة من يعمل في السوق السعودي الذي من خلاله يتوجب على كل الوافدين العاملين بمهن المحاسبة والمراجعة التسجيل والانضمام إلى عضوية الهيئة.

يقبل بالتسجيل المهني كل من لديه إحدى الشهادات المهنية التالية:

01 معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)

02 معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW)

03 معهد المحاسبين القانونيين بكندا (CICA)

04 معهد المحاسبين القانونيين بأستراليا (Australia-CA)

05 معهد المحاسبين القانونيين بالهند (ICAI)

06 معهد المحاسبين الإداريين IMA بالولايات المتحدة الأمريكية (CMA)

الموقع الإلكتروني للهيئة يتيح كافة تفاصيل وشروط العضوية

فرصة الانتماء

تتيح الهيئة لمنسوبي المهنة في كافة القطاعات الاقتصادية في المملكة، وبمختلف فئاتهم، فرصة الانتماء لكيان مهني جامع من خلال عضويتها كما هو الحال في كافة أنحاء العالم، حيث توجد هيئات مهنية تدعمها الدولة لتطوير المهنة، والارتقاء بعضويتها وفق معايير الجودة، ومتطلبات آداب وسلوك المهنة.

واستمراراً لذلك تدعو الهيئة جميع منسوبي المهنة للتسجيل المهني، للاستفادة من العديد من المزايا التي تتيحها للمسجلين مهنياً لديها، ولتوفير فرص التواصل ومتابعة المستجدات في كافة المجالات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

شروط العضوية

وضعت الهيئة ضوابط محكمة، وشروطاً أهلية يجب أن تتوافر في المحاسبين والمهنيين الراغبين في الحصول على عضويتها، ولاسيما الوافدين، حيث اشترطت الحصول على بكالوريوس أو مؤهل أعلى في المحاسبة، أو دبلوم محاسبة بعد مرحلة الثانوي وخريج إحدى كليات العلوم الإدارية، ويجتاز على الأقل 15 ساعة أكاديمية في المحاسبة. ومن لم يكمل نصاب 15 ساعة أكاديمية يتطلب منه حضور دورات الزمالة الخاصة بالمحاسبة والمراجعة والزكاة والضريبة، حيث تعادل مجتمعة 9 ساعات أكاديمية، واجتياز الاختبار المهني الذي تحدده الهيئة.

ولقد أفردت الهيئة من خلال موقعها الإلكتروني كافة تفاصيل وشروط الانضمام دون الحاجة إلى زيارة مقر الهيئة أو فروعها.

دورات الزمالة

01 **تمكين** المتدرب

02 **الإلمام بالجوانب** النظرية والعملية

03 **التدريب على** التطبيق بمهارة

متطلبات التسجيل المهني

01
إرفاق صورة من جواز السفر

02
إرفاق صورة شخصية

03
إرفاق نسخة من الشهادة المهنية أو العلمية

04
إرفاق صورة من الهوية

05
سداد 315 رسول التسجيل بالإضافة إلى 525 رسوم التحقق من صحة الشهادات (للسنة الأولى فقط)

التأكد من صحة الشهادات أهم أهداف التسجيل المهني

فائدة وطنية

لا تقتصر فائدة التسجيل المهني على الهيئة فحسب، بل هو فائدة للمهنة وللوطن من خلال ضبط الممارسة المهنية، وفضح واكتشاف حالات التزوير، وفتح الباب أمام السعوديين من خلال ارتفاع نسبة التوطين، ولاسيما أن التسجيل المهني يعتبر دراسة لواقع قوة ومؤهلات الوافدين المهنيين الذين يعملون بالسوق من خلال شهاداتهم ومؤهلاتهم، وحصر أعدادهم، ما يساعد على التعرف على الواقع المهني للمهنة.

والتأكد من صحة الشهادات يعد أهم أهداف التسجيل المهني، إلى جانب التأكد من أن الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة على مستوى تأهيل جيد، لذلك تم وضعه كأحد شروط متطلبات الحصول على رخصة العمل من قبل وزارة العمل، حيث تبرز أهميته في كونه يجمع معلومات كاملة عن المهنة، وعمل الخطط اللازمة لتوطين المهنة من خلال احتياجات السوق.

مزايا التسجيل المهني والانضمام إلى الهيئة:

01
دورات تدريبية مجانية.

02
خصم على دورات متخصصة.

03
حضور اللقاءات والندوات وورش العمل.

04
الحصول على الإصدارات المهنية والعلمية المجانية.

05
خصومات لدى شركاء الهيئة والجهات التي تتعامل مع الهيئة.

الدورات المؤهلة إلى التسجيل المهني

تنظم الهيئة دورات تدريبية للمتقدمين لاختبار الزمالة إلى جانب دورات أخرى متخصصة للمحاسبين والمراجعين العاملين في المهنة بهدف تمكين المتدرب من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة والتدريب على تطبيقها بمهارة، يستفيد من خلالها المتدرب في ضبط أعمال المنشآت والحد من النفقات المالية وزيادة الثقة فى القوائم المالية.

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدرب من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة والتدريب على تطبيقها بمهارة، وتعادل هذه الدورات مجتمعة 9 ساعات اكاديمية وتساعد المتقدمين لها في:

1 -توفير أفراد مؤهلين تأهيلاً كافيا فى مجالات (المحاسبة ، المراجعة ، الرقابة الداخلية ، الائتمان ، التحليل المالي ، التخطيط ، الاستثمار)، والعديد من المواضيع ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

2 -ضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة ومساعدة القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصائبة التى تكفل استمرار تلك المنشآت ومساهمتها فى تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني ، وتعزيز نمو تلك المنشآت ما يوفر فرصاً استثمارية جديدة لها.

3 -زيادة الثقة فى القوائم المالية للمنشآت ، الأمر الذى يساهم فى تعزيز القيمة السوقية للأسهم كما سيساعد المنشآت فى الحصول على التسهيلات اللازمة وتسويق خدماتها للجمهور.

4 -الحد من النفقات المالية التى تبذلها بعض المنشآت في تطوير مواردها البشرية فى حقل المحاسبة والمراجعة.

وللتسجيل في الدورات عبر الرابط
https://socpa.org.sa/Training-Course/Registration.aspx

تساعد الدورات على:

01

توفير أفراد مؤهلين تأهيلاً كافيا

02

ضبط أعمال المنشآت بأنواعها

03

زيادة الثقة فى القوائم المالية للمنشآت

04

الحد من النفقات المالية

مواعيد الدورات المقبلة

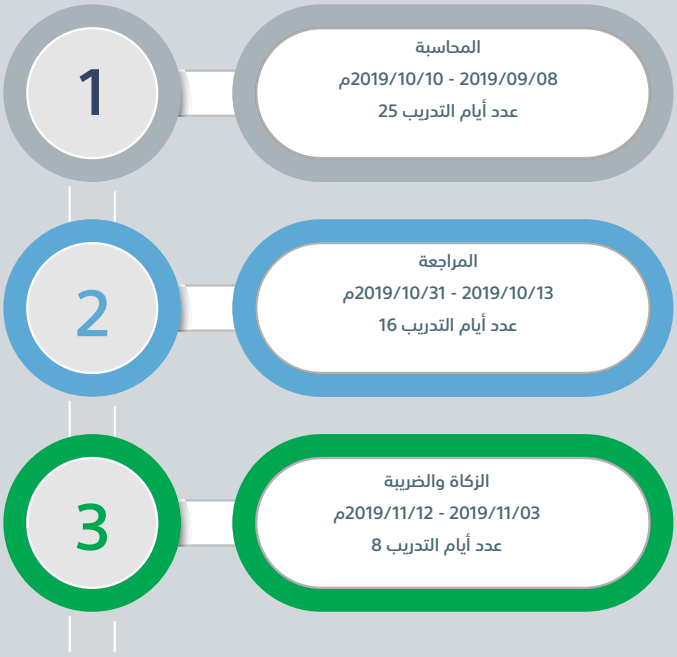

- **تعقد الدورات التدريبية في الرياض وجدة والدمام:**
- **المواعيد .. من 4 - 9 مساءً**

خطوات التسجيل المهني:

الدخول على صفحة الخدمات الإلكترونية

eservice.socpa.org.sa

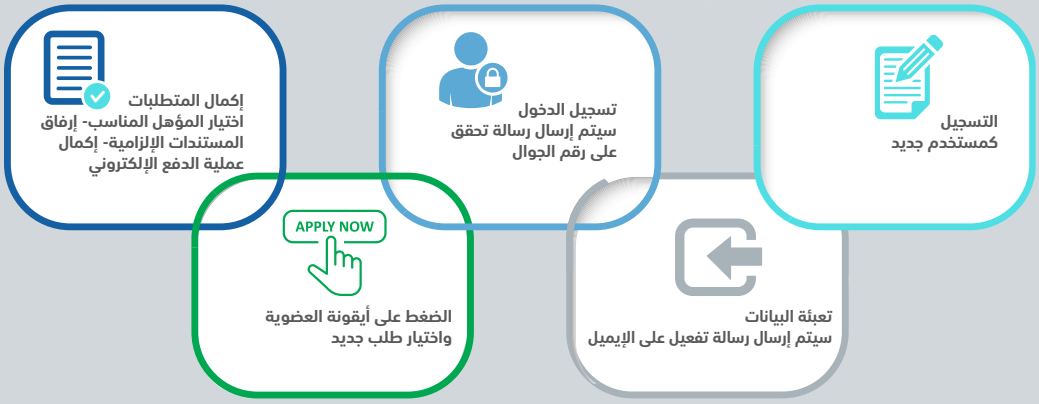

متطلبات التسجيل المهني:

التكنولوجيا

مراحل وأدوار طوّرت مهنة المحاسبة

ارتبطت التكنولوجيا ارتباطاً وثيقاً بمهنة المحاسبة في الوطن العربي منذ فجر التاريخ حتى أيامنا الحالية. ولا أدل على ذلك من ترجمة كلمة الكمبيوتر computer في اللغة العربية إلى كلمة حاسب. فعالم الكمبيوتر دخل إلى الوطن العربي من أجل عيون المحاسبة، بينما كان سبب دخوله في الغرب من أجل عيون عالم الاستخبارات. وكانت أول باقة من البرامج في عالم الحاسب الآلي برنامج البيسك basic بجوار شقيقيه اللوجو والفوتران في الثمانينيات من القرن الماضي قبل بزوغ برنامج الإكسيل excel في ظل ثورة الوندوز window5 في عام 1995.

أزلية العلاقة

قد كان هذا تتويجاً لعلاقة قديمة قدم الأزل بين مهنة المحاسبة والتطور التكنولوجي في كل عصر وزمان، حيث إن تاريخ مهنة المحاسبة يعود إلى عدة آلاف من السنين. فهناك ذكر للمحاسبة في تاريخ الإمبراطورية البابلية، وأيضاً في شرائع حمورابي. كما أنه من المعروف أن الفيلسوف الصيني الشهير كونفيشوس قد عمل محاسباً لدى الحكومة في القرن الخامس قبل الميلاد. غير أن التطور الرئيسي في المحاسبة كان في القرن الثالث عشر عندما ظهر نظام القيد المزدوج (مدين/دائن) في إيطاليا.

تغلغل
التكنولوجيا

تغلغلت التقنيات الجديدة بمهنة المحاسبة، وتزايد الحاجة إلى توافر بيانات آنية قائمة على رؤية متبصّرة، واتساع نطاق المسؤوليات الواقعة على عاتق الجيل القادم من روّاد الإدارة المالية، والمشهد المتغير لعالم المحاسبة المالية. وقد قدمت دراسة جامعية تحليلية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الممارسات المحاسبية قام بها عبدالله شعيل مشعان العتيبي، أستاذ المحاسبة بالكلية التقنية بالدمام.

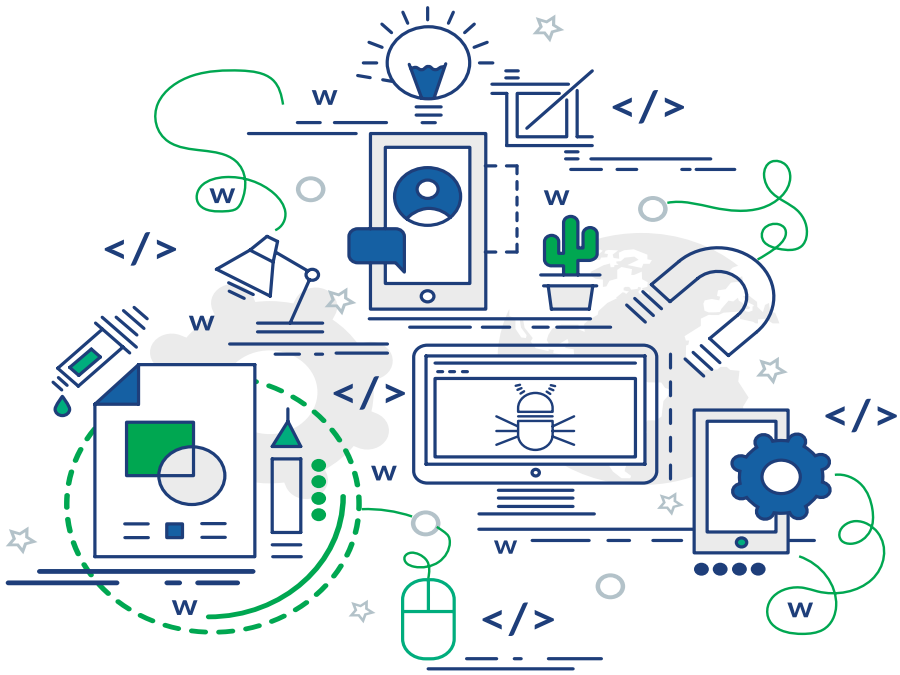

مهنة المحاسبة استفادت من التكنولوجيا في مجال التجارة الإلكترونية

كان ذلك نتيجة نمو العمليات التجارية وتوسعها إلى مواقع وأماكن مختلفة. وفي القرن التاسع عشر وخلال الثورة الصناعية التي تلت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأميركية، كبرت أحجام الشركات وتزايدت أعداد الموظفين، وتنوعت الآلات والمعدات المستخدمة في الصناعة، ما جعل التجار وأصحاب الشركات يبحثون عن مصادر تمويل جديدة عبر إصدار أسهم وسندات لمستثمرين جدد. بالإضافة إلى ذلك بدأت الحكومة في تلك الفترة بتطوير أنظمة وقوانين الضرائب.

معايير المحاسبة

نتيجة لجميع هذه التغيرات نمت الحاجة إلى وجود تقارير محاسبية، ومن ثم توحيد طريقة إعداد هذه التقارير. وبدأت الجهود تنصب على وضع أسس وقواعد لمهنة المحاسبة نتج عنها ما أصبح يعرف بمعايير المحاسبة. وتوالى بعد ذلك صدور المعايير المختلفة تبعاً لحاجة مستخدمي القوائم المالية للشركات. ثم فيما بعد وضعت معايير للمراجعة والتدقيق لضبط وتنظيم تلك الأعمال التي يقوم بها مراجعو الحسابات، ويصدرون على أساسها الرأي المحاسبي، ومن ثم كانت الحاجة الماسة إلى التكنولوجيا، التي شهدها العقد الأخير من القرن الماضي.

زادت العلاقة بين التكنولوجيا ومهنة المحاسبة، وأصبح جل هم المحاسبين الذهاب بعيداً في عالم التطور التكنولوجي، وميكنة العمل المحاسبي من أجل عيون مهنة المحاسبة. بل امتد الأمر إلى المهنة وبدأت تستثمر أموالها في هذا التطور التكنولوجي بعد أن ذاقت حلاوته ونعيمه. فقد قدمت التكنولوجيا عدة مزايا لمهنة المحاسبة أبرزها السرعة والدقة، وفوق ذلك الراحة الكاملة للمحاسبين، ليتمتع المحاسبون بأنظارهم، وأسماعهم، وعقولهم، ووقتهم بدلاً من أن تجحظ عيونهم في الأوراق والمستندات، وتتوه عقولهم في الحاسبات. وهو ما أدى إلى الاستغناء على خدمات الآلاف من المحاسبين، ما قد يؤدي إلى انقراض المهنة بالصورة الجماهيرية وحصرها على بعض النخبة.

أسباب نمو الحاجة إلى نظام المحاسبة

كبر أحجام الشركات

تزايد أعداد الموظفين

إصدار أسهم وسندات

الفيلسوف كونفيشوس

الميلاد
سنة 551 ق م

الوفاة
سنة 479 ق م

المهنة
فيلسوف، ومدرس

أثر تكنولوجيا الاتصالات الدولية على نظام المحاسبة

مواكبة مهنة المحاسبة للمتغيرات .. وأمن وسرية الحسابات أبرز تحديات المهنة

وقد نمت هذه العلاقة في إطار التجارة الإلكترونية، وهو ما شهد تطرفاً في قوة العلاقة بين المحاسبة والتكنولوجيا، ما أدى إلى وجود مخاطر على أمن وسلامة وسرية النشاط الذي تقوم به المحاسبة، وأفرزت التكنولوجيا تحديات أمام المهنة مثلما قدمت خدماتها السابقة.

اليوم العالمي

وقد جاء اليوم العالمي حلقة في سلسلة طويلة في الوطن العربي من المؤتمرات تلهث وراء تطوير العلاقة الوثيقة بين مهنة المحاسبة. وقد توصلت بعض هذه المؤتمرات إلى نتائج مثمرة، حيث تشهد مهنة المحاسبة تغيرات تفرضها التطورات التكنولوجية، بحيث أصبحت مهمة المحاسب تركز على التخطيط، واتخاذ القرارات، والرقابة الداخلية والضوابط، حسبما ذكرت هديل نصار، رئيس مؤتمر معهد المحاسبين الإداريين، الذي أقيم تحت شعار: «الجيل القادم لروّاد الإدارة المالية»، وسلط الضوء على رؤية جديدة للدور المستقبلي للعاملين في قطاع الإدارة المالية والمحاسبة، بدءاً من المديرين الماليين وانتهاءً بالمحاسبين. وهو تصوّر يمثل نواة لعملية التطوير الحالي للمهنة.

من جهة أخرى، فإن التطورات في تكنولوجيا الاتصالات الدولية أثرت على تصميم نظام المعلومات المحاسبي، وعلى نظام الرقابة الداخلية، وعلى إنتاج واستخدام التقارير المحاسبية عبر شبكة المعلومات الدولية، والإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى التأثير على الاعتراف والقياس المحاسبي. غير أن التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات ارتبطت بها العديد من المخاطر والتهديدات، نظراً لأن التطور في الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات لم يصاحبه تطور مماثل في الممارسات والضوابط الرقابية، ولذلك ظهرت الحاجة إلى حماية أنظمة المعلومات المحاسبية من المخاطر.

مؤتمرات.. وأبحاث

من أجل استخدام التكنولوجيا لتطوير مهنة المحاسبة، أقيمت مئات المؤتمرات الكبرى التي ناقشت آلاف الأبحاث والتجارب العملية في مسار تطوير تكنولوجيا المحاسبة وأمنها. وكان آخرها ما شهدته القاهرة خلال شهر مارس الماضي، حيث أكد حاتم القواسمي، رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، حجم التغير في مهنة المحاسبة لأسباب عدة منها التطور التكنولوجي الذي أثر على طبيعة عمل الشركات في بعض الأحيان.

الشهادات المهنية..

منهجية التأهيل المهني لسوق العمل

ظل إيجاد نظام شهادة مهنية احترافية معتمدة يقوم بتصميمه وتنفيذه مجموعة من الخبراء الأكاديميين، والاستشاريين، والخبراء المهنيين العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة محور اهتمام القائمين على أمر المهنة، بهدف ضمان التأكد من أن الحاصل على هذه الشهادة لديه الحد الأمثل من المهارات، والمعارف، والتعليم، والخبرات التدريبية الضرورية للعمل بكفاءة في مجال المحاسبة والمراجعة في السعودية.

«المحاسبون» سلطت الضوء في هذا العدد على كثير من القضايا التي تشغل المحاسبين والمراجعين، للارتقاء بالمهنة لمواكبة سرعة التطور والنماء الاقتصادي الذي تشهده المملكة من خلال الوقوف على مرئيات أهل الشأن والتخصص.

الجعيد: تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي أثر على المناهج التعليمية

مخرجات الجامعات

وحول تناسق العملية التعليمية في اختصاصات المحاسبة وبين متطلبات شغل الوظائف في القطاع الخاص يقول الدكتور مصعب الجعيد وكيل عمادة شؤون المكتبات ورئيس قسم المحاسبة بجامعة أم القرى:

نعترف أن هناك فجوة في التوقعات بين مخرجات الجامعات وبين ما يتوقعه صاحب العمل، ولعلاج هذه المشكلة نحتاج فتح قنوات للتواصل للاستماع للطرف الآخر، فالمؤسسات التعليمية تجتهد لمواكبة التطورات في مجال المحاسبة وتأهيل الشباب وفق احتياجات سوق العمل، ولكن تظل هناك احتياجات عملية تجهلها المؤسسات التعليمية، ونتطلع لمعرفتها من أصحاب الأعمال أنفسهم، لهذا من الضروري أن تكون هناك حلقات وصل بين الجامعات والقطاع الخاص في هذا الشأن فالجهود تكاملية. وقد بادرت الهيئة بتأسيس ما يُعرف بـ "ملتقى الجامعات" للتواصل فيما بينها وبين أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية، وباعتقادي لو استطعنا توسيع هذه الدائرة لتشمل أيضًا ممثلين عن القطاع الخاص بشكل عام ومكاتب المحاسبة بشكل خاص، سيكون التنسيق أكثر فاعلية وسنحقق الفائدة المرجوة من هذه الملتقيات بالشكل الأمثل.

وأضاف:«على الجانب الآخر، هناك دور غائب للقطاع الخاص في تدريب طلاب المحاسبة، فالمحاسبة مهنة تعتمد على المهارة والممارسة العملية، والطلاب يحتاجون إلى تطبيق ما تعلموه في الفصول الدراسية، ولكن هناك تقصيراً من جانب القطاع الخاص وغياب للمسؤولية الاجتماعية، فبعض الجهات لا تعرض فرصاً للتدريب إطلاقًا وبعضها يعرضها بشكل صوري، يحضر الطالب لمقر التدريب ولكن لا يتعلم أي معلومة جديدة ولا يوجد مسؤول فعلي لتدريبهم، كون القطاع الخاص يطالب الجامعات بتأهيل الطلاب لسوق العمل وهم لا يساهمون في ذلك، فالمعادلة لا تكتمل».

تطبيق المعايير

ويمضي الدكتور الجعيد إلى القول:«بلا أدنى شك، خذ على سبيل المثال تحول المملكة لتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي وتأثير هذا التحول على المناهج التعليمية في الجامعات السعودية، فاليوم معظم الجامعات وقريبًا جميعها، يدرسّون موضوعات المحاسبة والمراجعة وفق المعايير الدولية والهيئة لها مساهمة فعالة في هذا الجانب بعد ترجمتها لعدد من الكتب المتوافقة مع المعايير الدولية، وكذلك على مستوى مقررات الأنظمة التجارية والزكاة والضرائب، يفترض تدريسها وفق آخر ما استجد فيها كنظام الشركات الجديد ولوائح الزكاة والضرائب المعتمدة مؤخرًا، كل هذه المستجدات

ترجمة الكتب الجامعية

مقررات الأنظمة التجارية

الزكاة والضرائب

نظام الشركات

ينبغي أن تنعكس بشكل سريع في المناهج التعليمية».

وتابع:«لكن على الصعيد الآخر تظل هناك تحديات كبرى تواجه المؤسسات التعليمية فيما يتعلق بتطورات ومستقبل مهنة المحاسبة خصوصًا مع الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا وتوسّع الأعمال والكمية الهائلة للمعلومات، اليوم كثير من الجهات الدولية المهتمة بمهنة المحاسبة تطالب المؤسسات التعليمية بتضمين الموضوعات المعاصرة المعتمدة على النظم مثل "big data" ، ولكن إدخال مثل هذه الموضوعات يحتاج إلى موارد مادية كبيرة لإعداد التجهيزات التقنية اللازمة وتدريب الكادر التدريسي فضلًا عن توفير اشتراكات في قواعد بيانات تحتوي على بيانات يمكن استخدامها في الفصول الدراسية، ولا أعتقد أن هذه الموارد متوفرة بسهولة لكل أقسام المحاسبة بالجامعات».

الارتقاء بالمهنة

وعن تأثير الشهادات المهنية ودورها في الارتقاء بمهنة المحاسبة؟ وأيهما أهم الشهادات المهنية أم الأكاديمية؟ يرى الجعيد أن الشهادات المهنية مصفاة المتميزين، فالكل يستطيع الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة ولكن ليس الجميع لديه شهادة مهنية كالزمالة. لا يمكن عمل مقارنة بين الشهادة المهنية والأكاديمية من ناحية أيهما أفضل، فكلتاهما مهمة ومكملة للأخرى، ولكل شهادة مزايا تختلف عن الأخرى. الشهادة المهنية تعتمد على التخصيص والتعمّق في موضوعات ومهارات محددة كما أنها مواكبة لآخر المستجدات في المجال، بينما تتميز الشهادة الأكاديمية باعتمادها على الشمولية والتثقيف في موضوعات ومهارات عديدة، في المرحلة الجامعية يكتسب الطالب الكثير من المهارات التي قد لا يجدها في الشهادات المهنية كالمهارات الإدارية واللغوية والتقنية فضلًا عن اطلاعه على موضوعات أشمل في المحاسبة، وتعد هذه المرحلة تأهيلية للطالب للتعمق بشكل أكبر في مجال المحاسبة، ولهذا نجد أن معظم الجمعيات والهيئات المهنية تشترط وجود درجة بكالوريوس في المحاسبة أو ما يعادلها لتضمن أن المتقدم لديه الحد الأدنى من التأهيل المطلوب لدخول الاختبارات المهنية.

زمالة الهيئة

وأشاد الدكتور الجعيد بزمالة الهيئة إلى أنها حققت سمعة طيبة في فترة وجيزة مقارنة بالزمالات الدولية العريقة كالزمالة الأمريكية التي بدأت قبل مئة عام، ساعدها في ذلك حجم ونمو الاقتصاد السعودي في المنطقة وكذلك المتطلبات النظامية لممارسة المهنة في المملكة، كل هذه العوامل زادت من أهمية وجودة اختبار الزمالة والإعداد له، كما أن مستوى صعوبة الاختبار قد يساوي أو يتجاوز أحيانًا بعض الشهادات المهنية الدولية. ولعلي أشير أيضًا إلى شمولية الاختبار وتغطيته لكثير من مجالات المحاسبة (المالية، التكاليف، الإدارية، الحكومية، التحليل المالي) والموضوعات الأخرى ذات العلاقة في بقية المواد ما زاد من الثقة والاحترام إتجاه حاملي الشهادة.

كتاب «زامل»

ويتحدث الجعيد عن كتابه «زامل» والمتعلق بكيفية التحضير والاستعداد لاختبار الزمالة كيف تقيم تجربة الهيئة في الإعداد والتحضير للاختبارات وشروط الجلوس للاختبارات بقوله:«في السنوات الأخيرة، لاحظ الجميع التطور الملموس في إجراءات الهيئة للتحضير لاختبارات الزمالة، وكوني أحد الحاصلين على الشهادة في عام 2011م، يمكنني القول إن هناك نقلة نوعية في الخدمة المقدمة من الهيئة مؤخرًا، على سبيل المثال كان التسجيل في الاختبار يتم بطريقة يدوية وتقليدية وكانت هناك صعوبة في التواصل مع الهيئة، بينما اليوم يمكن إنهاء جميع إجراءات التسجيل إلكترونيًا ويمكن التواصل مع الهيئة عبر خدمة مركز الاتصال، أضف إلى ذلك محدودية المدن التي كان يعقد فيها الاختبار حيث كانت الاختبارات تعقد في ثلاث مدن رئيسة فقط، في حين اليوم تعقد في معظم مناطق المملكة بعد التعاون المثمر مع مركز قياس، ما أتاح للجميع الجلوس للاختبارات. أما على صعيد الاختبارات متعددة الاختيار، التي كانت قبل عدة سنوات جميعها ورقية وهناك احتمالات للخطأ فضلًا عن ضياع الكثير من الوقت لتحبير الإجابات، اليوم تؤدّى هذه الاختبارات على الحاسب الآلي بسرعة وسهولة

وتُصحح إجاباتها بطريقة موضوعية وحيادية، جهود وتطويرات نوعية تُشكر عليها الهيئة، ولكن نتطلع من الهيئة إلى التطوير المستمر، خصوصًا فيما يتعلق بآلية التسجيل وسرعة التأكيد على القبول وكذلك خدمة التحقق من الشهادات لخريجي الجامعات التي لا تحتوي على خدمة التحقق عبر موقعها الإلكتروني، يمكن تجاوز هذا التحدي بتعيين سفراء للهيئة بتلك الجامعات لإجراء خدمة التحقق بشكل سريع وبدون تكاليف تذكر.

الاختبارات الدولية

أما فيما يتعلق بشروط الجلوس للاختبار، فأعتقد أن الشروط مناسبة ومعادلة للاختبارات الدولية المشابهة، واقترح أن يتم السماح لطلاب البكالوريوس بدخول الاختبار بعد تجاوز حد معين من الخطة الدراسية مثلًا 60 %، وفي حال اجتياز جميع المواد أثناء المرحلة الجامعية، لا يتم منح شهادة الزمالة إلا بعد تقديم شهادة البكالوريوس. هذه الخطوة تساعد الطالب على الاستعداد المبكر للاختبار واستغلال المواد التي يدرسها بالجامعة لتجاوز بعض المواد مثلًا عند الانتهاء من دراسة مادة المراجعة بالمرحلة الجامعية يمكن للطالب الدخول لاختبار هذه المادة.

تحديات المراجع

ويمضي إلى القول:«في ظل تحول الجامعات لتدريس المحاسبة وفق المعايير الدولية كانت هناك تحديات تتعلق بالمراجع العلمية المتاحة باللغة العربية التي يمكن استخدامها للتعليم في الفصول الدراسية، فليس كل كتاب يمكن استخدامه كمنهج تعليمي، ولكن الكتب التي ترجمتها الهيئة مؤخرًا تعد من أفضل الخيارات المتاحة لحداثتها وتوافقها مع المعايير الدولية، الكتب التي تم اختيارها ثرية بالمحتوى والأمثلة العملية التي تسهل على الطالب استيعاب المعلومة. ولكن ليمكن الاستفادة بشكل كامل من هذه الكتب، أتمنى لو تستكمل الهيئة ترجمة بقية الحزمة خصوصًا ملفات العرض التي يستخدمها المحاضرون (PowerPoint) والتي ستحفز أقسام المحاسبة على اعتماد الكتب لتوفر كامل الاحتياجات اللازمة».

بدورها شكرت الهيئة الدكتور الجعيد على جهوده وإسهاماته في تطوير مهنة المحاسبة ، وإصداره كتاب "زامل" الذي قدم من خلاله خدمة للمتقدمين إلى اختبار زمالة المحاسبين شارحاً خلال خطوات كيفية التقديم للاختبار وأهم المواضيع التي يتناولها الاختبار

أبرز جهود الهيئة في مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل

نظمت البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة

المتابعة في إصدارات المعايير الدولية

مد الجامعات بالمراجع العلمية العالمية والمترجمة

«الشهادة المهنية تضمن الحد الأمثل من المهارات والتعليم والخبرات للمحاسب

مواءمة السوق

وحول توقعاته أن ينتج عن تحديات سوق العمل فيما يتعلق بمهنة المحاسبة تطوير المناهج التعليمية لمواكبة احتياجات المستقبل في مهنة المحاسبة أجاب الناجم: «نعم في الواقع لست أتوقع بل متأكد من ذلك. فمن أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ وجود تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد، وذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، مع تعزيز دور المعلّم ورفع تأهيله».

ولفت الناجم إلى أن الجامعات بدأت في الآونة الأخيرة بالالتفات إلى المخرجات بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، ما قلص الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في المملكة، على الرغم من وجود فرصة كبيرة للمواءمة بين المخرجات والحاجة.

ودعا الناجم إلى توطين مكاتب المحاسبة والمراجعة بما يعزز ويدعم توطين سوق العمل، لافتًا إلى أن التوطين للمهنة ليس بالعدد فقط، بل يجب التأكد من نقل المعرفة والمهارات اللازمة للعاملين السعوديين في مكاتب المحاسبة.

قاعدة بيانات

أما سلطان بن أحمد الشبيلي، المحاسب القانوني، فيرى أن المسؤولين في التعليم بحاجة ماسة إلى قاعدة بيانات واضحة وشفافة، ومحدثة حول سوق العمل ومتطلباته، وتخصصاته، والمهارات المطلوبة، حتى يستطيع المسؤول التغلب على بطء استجابة التعليم لهذه المتغيرات.

وأكد أهمية إشراك مؤسسات سوق العمل والمهنيين والمهتمين من خارج التعليم في وضع الخطط والبرامج والمناهج للتعليم في تناغم تكاملي، يسير بالعلاقة في اتجاه واحد نحو المسؤولية المجتمعية لسوق العمل كماً ونوعاً.

ضرورة.. وحتمية

بداية، يرى ياسر الناجم، مدير إدارة مراجعة الاستثمار والشركات التابعة في الشركة السعودية للاتصالات «stc»، أن الشهادات المهنية هي الأقرب لاحتياجات سوق العمل. فالمعاهد والمؤسسات التي تقدم هذه الشهادات المهنية تقوم بمتابعة قريبة لاحتياجات سوق العمل والتحديث على متطلبات الحصول على الشهادة المهنية.

وقال: «لكن ذلك لا يقلل من أهمية الشهادات الأكاديمية في تأسيس المتعلم، وفي مجالات الأبحاث في الارتقاء بمهنة المحاسبة».

ويؤكد الناجم ضرورة وحتمية توفير تناسق بين العملية التعليمية في اختصاصات المحاسبة وبين متطلبات شغل الوظائف في القطاع الخاص في عدة نواحٍ، من أهمها: تخصيص الجامعات، والاهتمام بالتعليم للأغراض المهنية أكثر من الأغراض الأكاديمية، وجود محاضرين يعملون في المهنة.

الناجم: جهود كبيرة للهيئة ودعم الراغبين في الحصول على الزمالة

وأشار في حديثه لـ«المحاسبون» إلى أن تحديات سوق العمل فيما يتعلق بمهنة المحاسبة تقود إلى تطوير المناهج التعليمية لمواكبة احتياجات المستقبل في مهنة المحاسبة وقال: «رأينا ذلك من خلال اعتماد عدد من أقسام المحاسبة بالمملكة للإصدارات التعليمية من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والتي تواكب التطبيق العملي». بالإضافة إلى اعتمادهم على التدريب التعاوني كمقرر دراسي، يساعد بدوره على تقليل الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

تميز الشهادة

وبشأن أثر الشهادات المهنية والأكاديمية ودورها في الارتقاء بالمهنة يقول سلطان الشبيلي:« إنه وفي كل عام يتخرج آلاف الطلاب في الجامعات بشهادات أكاديمية نتيجة اجتيازهم مراحل التعليم. ولكن هل الشهادة الأكاديمية كافيةً للحصول على فرصة عمل في هذه المنافسة الكبيرة بين الخريجين سنوياً؟ ومن وجهة نظر صاحب العمل: هل يبحث عن موظف حاصل على شهادة أكاديمية، أم يبحث عن الخبرة العملية أيضاً»؟

تقليل فجوة مخرجات التعليم

الشهادة المهنية كافية للحصول على عمل؟

تطوير المواهب وبناء الشخصية

إشراك مؤسسات سوق العمل والمهنيين والمهتمين

الشهادة المهنية وسيلة مهمة في بناء المسار المهني لأسباب عدة، منها:

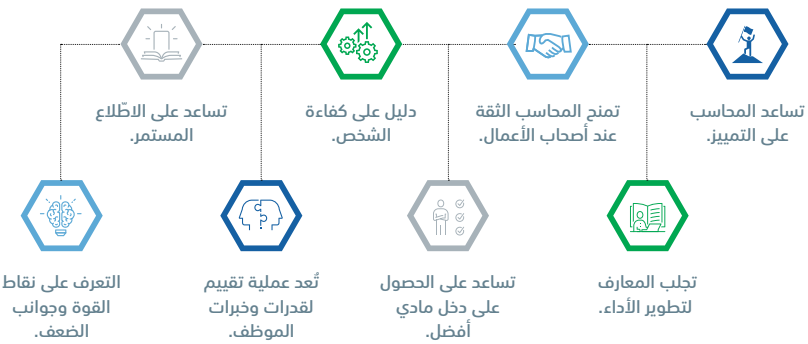

الالتزام
بالتوطين

وأرجع الشبيلي تدني نسبة التوطين في مكاتب المحاسبة على الرغم من زيادة عددها إلى تدني الأتعاب الذي بدوره يؤثر في جودة العمل المقدم، والتركيز فقط على خفض التكاليف، وتدني نسبة التوطين بحجة أن تكاليف الموظف السعودي عالية.
وأضاف:«وعليه، فإن الأمر يتطلب متابعة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لالتزام المكاتب بالجودة والمعايير، ما ينتج عنه زيادة في الأتعاب تمكّن المكتب من توظيف الأشخاص المميزين، بالإضافة إلى زيادة نسبة التوطين. كما أني أحث جميع أصحاب المكاتب على تجربة التدريب التعاوني للطلاب المقبلين على التخرج، بحيث يقوم المكتب بتدريبهم ومن ثم استقطاب المميز من هؤلاء الطلبة».

الشبيلي: متابعة الهيئة لمكاتب المحاسبين القانونيين أسهم في التزامها بالجودة

وأضاف:«هذا التحدي يواجه الطرفين إلا أن الفرد الذي يسعى للتميز في مجاله أصبح بإمكانه الحصول على شهادة مهنية تساعده على تمييز نفسه من ضمن كل الطلاب لنفس التخصص بشكل أكاديمي فقط. وتعود أهمية الشهادات المهنية إلى أنها إحدى المميزات التي يبحث عنها صاحب العمل؛ للتأكد من جمع الطالب بين المعرفة الأكاديمية والاطّلاع العملي والتطبيقي».

جهود الهيئة

وحول ما تقدمه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من برامج تدريبية، تمثل إطاراً للاستعداد لاختبار الزمالة في مهنة المحاسبة والمراجعة يقول ياسر الناجم:«إن الهيئة قامت بجهود كبيرة في التهيئة والدعم للراغبين في الحصول على الزمالة بما في ذلك البرامج التدريبية. ولعل الهيئة تبدأ بتفعيل المعهد المحاسبي ليقوم بتقديم البرامج التدريبية وفق أفضل الطرق والممارسات العالمية».
وبدوره أوضح سلطان الشبيلي أن الهيئة بادرت إلى وضع منهجية للتأهيل المهني، وإعداد المراجع العلمية لكل مواد التأهيل، وبادرت إلى عقد امتحانات الزمالة على نطاق واسع في كل مناطق المملكة، إضافة إلى شهادات مهنية أخرى، منها على سبيل المثال أخصائي ضريبة القيمة المضافة.
وقال الشبيلي:«إن الهيئة قامت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ومعايير المراجعة الدولية في المملكة، كما قامت بترجمة الكتب المتعلقة بهذه المعايير إلى اللغة العربية، وأصدرت أول مجلة مهنية محاسبية في سبيل تطوير المهنة، وتأهيل المحاسب السعودي».

ما يقدم للمحاسبين

البرامج التدريبية

إعداد المراجع العلمية

ترجمة الكتب المتعلقة بالمعايير

سامي بترجي:

وجود الهيئة سبب رئيس فيما وصلت إليه مهنة المحاسبة من تطور

وعن دور هيئة المحاسبين في عملية التشريعات المنظمة لمزاولة المهنة، أجمع الناجم والشبيلي على أن دور الهيئة في التشريعات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، واضح وجلي. ومن أهم جهود الهيئة التحول للمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة. ولكن الدور الأهم الذي يجب على الهيئة التركيز عليه هو الالتزام بهذه التشريعات من قبل ممارسي المهنة.

وأشارا إلى أن الهيئة تسعى لزيادة الوعي لدى المحاسب القانوني، والحرص على الالتزام بجودة العمل، بالإضافة إلى زيادة نسبة التوطين بالمهنة، وذلك من خلال إصدار عدد من التعاميم والقرارات التي بدورها تصب في مصلحة الارتقاء بالمهنة.

كما نوه سامي فياض إلى جهود الهيئة في إقامة الدورات المتخصصة لاختبار الزمالة والمذكرات لاختبارات الزمالة، لافتاً إلى خصم خمسين في المئة على المذكرات الخاصة بالزمالة، لتشجيع الزملاء للاهتمام بالشهادات المهنية.

مهنة شاقة

من جانب آخر أكد سامي علي فياض، محاسب قانوني، أن للشهادات المهنية دوراً كبيراً ومتميزاً في الارتقاء بمهنة المحاسبة. وبحسب وجهة نظره فإن الشهادات المهنية تُعد أفضل بكثير من الشهادات الأكاديمية. ويرى فياض أن مهنة المحاسبة من المهن الشاقة والمتعبة في الوضع الحالي وقال:«بصراحة، لولا وجود الهيئة السعودية للمحاسبين لما تطورت المهنة، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الهيئة اهتمت بالبرامج التدريبية، والتطوير في المهنة»، والمتابعة في إصدارات المعايير الدولية أولاً بأول من خلال التعاميم لمكاتب المحاسبة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على عمل المكاتب واحترافيتها.

المسؤولية السيبرانية:
إدارة المخاطر الناشئة

تم نقله بتصرف من مجلة المحاسبة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في يناير 2019.

تطورت النظم التي تحكم المسؤولية السيبرانية لمكاتب المحاسبة والمخاطر التي تتعرض لها بشكل كبير في السنوات الأخيرة. بينما تواجه مكاتب المحاسبة دائماً التحدي المتمثل في حماية سرية معلومات العميل وفقاً لقواعد السلوك المهني الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والقسم 7216، حدثت تغييرات في كل من المشهدين التنظيمي والقانوني، وكذلك على نطاق مخاطر التعرض للمسؤولية السيبرانية التي تواجه مكاتب المحاسبة. يجب أن يكون المحاسبون القانونيون على دراية بالتزاماتهم المهنية، وكذلك بأنشطة إدارة المخاطر اللازمة للتخفيف من مخاطر انتهاك المعلومات السرية للمكتب والعميل، وكذلك عمليات الاحتيال والسرقة، وغيرها من الأعمال الإجرامية لأطراف ثالثة.

المشهد التنظيمي والقانوني

في الوقت الحاضر، تؤثر النظم الفيدرالية الخاصة بالأمن السيبراني بشكل أساسي على الرعاية الصحية والخدمات المالية. أسفر قانون إخضاع التأمين الصحي لقابلية النقل والمحاسبة (HIPAA)، وقانون جرام ليتش بيلي (GLB) عن إصدار نظم اتحادية تزيد من مسؤوليات مقدمي الرعاية الصحية والمؤسسات المالية لحماية المعلومات السرية، والإفصاح عن انتهاكات الأمن السيبراني.

عدلت قاعدة HIPAA Omnibus، الإصدارات السابقة من قواعد الخصوصية والأمن المنصوص عليها بقانون إخضاع التأمين الصحي لقابلية النقل والمحاسبة HIPAA، فوسعت بشكل كبير تطبيق العديد من التزامات الخصوصية والأمن المطبقة على مقدمي الرعاية الصحية إلى «شركائهم التجاريين». إن مكتب وزارة الصحة والخدمات الإنسانية للحقوق المدنية (OCR) يُعرّف الشريك التجاري بموجب قانون إخضاع التأمين الصحي لقابلية النقل والمحاسبة HIPAA، بأنه «الشخص أو المنشأة التي تؤدي وظائف أو أنشطة معينة تنطوي على الاستخدام، أو الكشف عن معلومات صحية محمية نيابة عن منشأة مغطاة، أو أنها تقدم خدمات لمنشأة مغطاة.» إن مكاتب المحاسبة التي لديها حق الوصول إلى سجلات فواتير المرضى عند تقديم الخدمات لمقدمي الرعاية الصحية تصبح مؤهلة لأن تكون شريكاً تجارياً. يمكن فرض عقوبات تصل إلى 1.5 مليون دولار من قبل مكتب الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكي للحقوق المدنية (OCR) لكل انتهاك لهذه القاعدة.

إن قاعدة الإجراءات الوقائية لهيئة التجارة الفيدرالية تطلب من «المؤسسات المالية» التأكد من أمن وسرية المعلومات الشخصية للعميل. وتفرض متطلبات محددة، بما في ذلك وضع وتنفيذ خطة مكتوبة لأمن المعلومات. وتعتبر مكاتب المحاسبة التي تعد الإقرارات الضريبية مؤسسات مالية بموجب التعريف الوارد في هذه القاعدة. في العام الماضي، أدت إجراءات الإنفاذ من قبل هيئة تداول الأوراق المالية SEC وهيئة التجارة الفيدرالية FTC إلى التوافق، وإلى تطبيق غرامات كبيرة.

نبدأ بالتقييم

ما دفاعات جرائم الإنترنت الخاصة بك؟ هل لديك ثغرات في إجراءات أمن البيانات الخاصة بك؟ هل لديك أدوات رقابية قيد الاستخدام؟ كيف توثق الحوادث عندما تقع؟ ما خطة الاستجابة التي تتبعها عند وقوع الحوادث؟

يعد تعيين مواقع ثغرات شركتك اليوم هو أفضل طريقة لفهم الخطوات التالية. إن إطار التقرير عن إدارة مخاطر الأمن السيبراني الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين يمكن أن يساعد في تقييم برامج إدارة المخاطر الحالية.

تنفيذ أفضل الممارسات كحد أدنى:

استخدم التشفير كلما كان ذلك ممكناً لحماية البيانات الحساسة. ويشمل ذلك أجهزة الحاسب المحمولة laptops، وأجهزة الحاسب المكتبية desktops، والأجهزة المحمولة mobile. وعدم القيام بذلك يهدد بياناتك وسمعتك.

تدريب الموظفين على التعرف على التهديدات وحماية المعدات والبيانات.

قم بتطوير خطة الاستجابة الخاصة بك وممارستها لمختلف المواقف مثل هجوم الفدية، أو الاختراق، أو سرقة الهوية.

قم بنسخ بياناتك احتياطياً حتى يبقى بإمكانك الوصول إليها إذا كان قد تم إتلافها، أو أصبحت مفقودة أو مسروقة.

حافظ على المعدات الخاصة بك آمنة فعلياً في المكتب وعلى الطريق.

المعهد الوطني للمعايير أصدر مؤخراً نسخة محدثة من إطار الأمن السيبراني

على الرغم من عدم وجود معايير وطنية للأمن السيبراني، فقد أصدر المعهد الوطني للمعايير والتقنية التابع لوزارة التجارة مؤخراً نسخة محدثة من إطار الأمن السيبراني التطوعي الخاص به لإدارة مخاطر خرق البيانات. توفر هذه الإرشادات أفضل الممارسات التي يمكن أن تستخدمها الشركات للتأكد من تحديد مخاطر التهديدات السيبرانية على الفور، واتخاذ تدابير لحماية البيانات، والكشف عن الانتهاك على الفور والاستجابة لها، واستعادة البيانات وتصحيحها في الوقت المناسب.

جميع الولايات الخمسين، ومقاطعة كولومبيا، وغوام، وبورتوريكو، وجزر فيرجن الأمريكية لديها حالياً قوانين تلزم الشركات بإخطار العملاء بحوادث الأمن السيبراني. ولدى ولايتي كولورادو وفيرمونت أنظمة للأمن السيبراني تطبق على مستشاري الاستثمار والوسطاء التجاريين. يوجد في ولاية نيويورك أنظمة شاملة للأمن السيبراني تنطبق على البنوك، وشركات التأمين، ومجموعة واسعة من مقدمي الخدمات المالية الآخرين. في الآونة الأخيرة، أصدرت ولاية كاليفورنيا تشريعات، تدخل حيز التنفيذ في يناير 2020، تتعلق بكيفية قيام الشركات بجمع وتخزين واستخدام البيانات الشخصية. وفي الوقت نفسه، سن الاتحاد الأوروبي نظام حماية البيانات العامة (GDPR) لتنظيم المنشآت التجارية، بغض النظر عن الموطن، التي تحتفظ بمعلومات شخصية للعملاء داخل الدول الأعضاء.

ومن الجانب القانوني، نجد أن محاكم الدوائر الفيدرالية منقسمة حالياً بشأن ما يمكن أن يشكل وضعاً كافياً لمقاضاة أي مخالفة إلكترونية. في حين أن بعض الدوائر الفيدرالية تتطلب من المدعي أن يكون قد لحق به ضرر فعلي لكي يكون له وضع كافٍ للمقاضاة، فقد رأى آخرون أن خطر حدوث ضرر في المستقبل يكفي- وهو توسع كبير في الوضع الذي يسمح بالمقاضاة. في حين أنه من الصعب التنبؤ بكيفية حكم المحكمة العليا في نهاية المطاف، فإن الرأي السائد (بناءً على النظم الحالية والمقترحة) يبدو أنه يدعم قاعدة «التهديد بالضرر» الموسعة كمعيار يتم تطبيقه في النهاية.

ولاية نيويورك

01
تاريخ التأسيس
1624

02
المساحة
1214 كيلومتراً مربعاً

03
سميت
لـ جيمس الثاني ملك إنجلترا، ويورك

الأمن السيبراني يوظف لصالح

01 توفير أفضل الممارسات التي يمكن أن تستخدمها الشركات

02 التأكد من تحديد مخاطر التهديدات السيبرانية

03 اتخاذ تدابير لحماية البيانات

04 الكشف عن الانتهاك على الفور والاستجابة لها

مكاتب المحاسبة مستهدفة بشكل أساسي من قبل مجرمي الإنترنت

التعرض للمخاطر السيبرانية

في السنوات السابقة، كانت مكاتب المحاسبة مستهدفة بشكل أساسي من قبل مجرمي الإنترنت الذين يتسللون إلى أنظمة الحاسب باستخدام برنامج فدية Ransom-ware، ما يمنع الوصول إلى بيانات الشركة، ويتطلب من الشركات دفع فدية للوصول إلى البيانات. ولا ينصح مكتب التحقيقات الفيدرالي بدفع فدية ويوفر موارد على موقعه على الإنترنت لمساعدة الشركات في تنفيذ برامج الوقاية من هجمات الفدية، واستمرارية العمل، ووضع خطط للتصدي للاختراق.

في الآونة الأخيرة، تم استهداف مكاتب المحاسبة من قبل مجرمي الإنترنت الذين يسعون للوصول إلى المعلومات الشخصية لعملاء الضرائب بهدف تقديم الإقرارات الضريبية الاحتيالية والحصول على المبالغ المستردة. توفر مصلحة الضرائب إرشادات محددة لمهنيي الضرائب لمنع مثل هذه الهجمات، والرد عليها، بما في ذلك منشور مصلحة الضرائب رقم 4557، وحماية بيانات دافعي الضرائب: دليل خاص بأعمالك التجارية (2018).

بالإضافة إلى ذلك، تواجه مكاتب المحاسبة مخاطر انتهاك الخصوصية التي تشمل موظفيها، وكذلك مقاولي الباطن مثل معدي الإقرار الضريبي الموسميين، أو تطبيقات الاستضافة السحابية المستخدمة لتسهيل خدمات العملاء. في حين أن الانتهاكات المتعمدة تكون نادرة، إلا أن الانتهاكات غير المقصودة شائعة وغالباً ما تنشأ عن عدم كفاية التدريب والضوابط الأمنية.

مخاطر تهدد مكاتب المحاسبة

01 **انتهاك** الخصوصية

02 **مقاولو** الباطن

03 **عدم** كفاية التدريب

الحصول على وجهة نظر خارجية

تعرف على نقاط الضعف بشركتك عن طريق التعاقد مع خبير لإجراء اختبار الاختراق. سوف يقدم الاستشاري رؤيته بشأن الثغرات الموجودة في شركتك، ويعلمك بالحلول المناسبة لحماية أعمالك. يمكن للمستشار مساعدتك أيضاً في تنفيذ تدريبات منتظمة تختبر استجابة شركتك في حالة سيناريوهات الهجوم المختلفة. بالنسبة للشركات الصغرى، يمكن لمن لديهم المعرفة التقنية اللازمة استخدام أجهزة اختبار الاختراق المختلفة وبرامج المسح الضوئي.

تجربة فرنسا في اعتماد IFRS

نموذج متكامل للممارسة المحاسبية

تسعى فرنسا المدرسة المحاسبية ذات التاريخ العريق، جاهدة إلى تقريب محاسبتها نحو المرجعية الدولية IFRS، لأسباب تخدم مصالح اقتصادها بالدرجة الأولى؛ وقد واجهت العديد من العقبات في الممارسة المحاسبية، ورغم أنها تجاوزت الكثير منها، إلا أن التوجه المحاسبي العام المتعلق أساساً بثقافة بيئة الأعمال الفرنسية وواقع اقتصادها لا يزال أهم عائق. لكن وبالرغم من ذلك تُعبِر هذه التجربة عن نموذج متكامل لعملية التوحيد التي لا تمس سلامة ومتانة الاقتصاد المحلي، يمكن أن يقتدى به في عملية اعتماد المرجعية الدولية IFRS في دول أخرى.

التغيرات الاقتصادية العالمية

برزت العولمة المالية كأهم سمات التغيرات الاقتصادية العالمية للقرن الحادي والعشرين. فبازدياد حجم الشركات وتوسع نطاق عملها، ازدادت الحاجة إلى جذب رؤوس الأموال العالمية، وبالتحديد تلك الموجودة في أسواق المال الأمريكية، مما طرح مشكلة اختلاف المرجعيات المحاسبية، الأمر الذي انجر عنه الاختلاف في إعداد وعرض المعلومة المالية؛ فاستدعت الضرورة اتباع المرجعية الأمريكية GAAP US كشرط لدخول أسواقها المالية، لتفادي القراءة الخطأ للمعلومة المالية والتأثير على اتخاذ القرارات الاقتصادية. وبزيادة تأزم الأمور طُرحت إشكالية التوحيد العالمي للمحاسبة في مرجعية محاسبية عالمية تمكن من اعداد وعرض معلومات مالية موحدة، فكانت المرجعية IFRS كنتاج لسلسلة من الجهود الدولية من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية لإرساء ممارسة محاسبية موحدة عالميا .

وكانت بدايات التوحيد المحاسبي في فرنسا قبل المرجعية الدولية IFRS ، وهذا ما بينه تاريخ المحاسبة الفرنسية؛ هذا التوحيد كان على مر الزمن متأثراً بواقع بيئة أعمال الدولية المنعكس على تنظيم المهنة المحاسبية، وعلى اعتماد المرجعية الدوليةIFRS ،ومتسبباً في تمييز النظام المحاسبي الفرنسي بالصلابة.

تطور المخطط المحاسبي العام PCG:

إن أول مخطط محاسبي عرفته فرنسا كان خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تم استيحاؤه من المخطط المحاسبي الألماني لسنة 1937 ،وتم إصداره سنة 1942 بطريقة غير رسمية يعترف به كونه مخططاً لفرنسا تحت الاحتلال؛ وتم إصداره بطريقة غير رسمية يعترف به كونه مخططاً لفرنسا تحت الاحتلال؛ هذا ما جاءت به دراسة للباحث الأسترالي باتر ستاندش Standish Peter حول مخطط حكومة فيشيVichy . أما أول مخطط محاسبي لفرنسا المستقلة PCG47 كان نتيجة للقرار الوزاري لـ 18 سبتمبر 1947 ،دخل حيز التنفيذ الإجباري ابتداء من 1948 بالنسبة للشركات الوطنية أو التي للدولة مصلحة فيها، مع عدم فصله بين ؛ هذا المخطط كان لابد أن يتكيف مع باقي قطاعات النشاط الاقتصادي 27 المحاسبة العامة والتحليلية .

اعتماد فرنسا للمرجعية الدولية IFRS:

في 16 يوليو 2003 الـ CRC اعتمد كل معايير المحاسبة الدولية.
وبهذا أعطى مصداقية قانونية للاتحاد الأوروبي؛ حيث كانت أولى معايير التقارير المالية الدولية IFRS ،معايير تعالج التطبيق الأولي للمرجعية الدولية المعتمدة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في 19 يناير 2003 ،التي تتضمن الوحدات التي تعد لأول مرة القوائم المالية وفقا لـ IFRS .

آخر أهم تحديثات الـ PCG كانت سنة 2010 من خلال لوائح الـ ANC المتعلقة بالمواضيع التالية:

- اللائحة رقم 2010 -02 المعدلة لتعليم الـ CRC رقم 99 « 03- PCG ».
- اللائحة رقم 2010 -03 المعدلة لتعليم الـ CRC رقم 99 «02- الحسابات الموحدة للشركات».
- اللائحة رقم 2010 -04 المعدلة لتعليم الـ CRC رقم 91 «01- المؤسسات البنكية – الائتمانية».
- اللائحة رقم 2010 -05 المعدلة لتعليم الـ CRC رقم 99 «07- المؤسسات البنكية –الائتمانية».
- اللائحة رقم 2010 -06 المعدلة لتعليم الـ CRC رقم 2002 -04 «مؤسسات الاستثمار».
- اللائحة رقم 2010 -07 المعدلة لتعليم الـ CRC رقم 2002 -05 «مؤسسات الاستثمار».

1971 بدأ المجلس الوطني للمحاسبة CNC العمل على مراجعته وخاصة من ناحية المصطلحات

ثاني مخطط محاسبي لفرنسا PCG57 صدر بقرار 28 تحت رقابة المجلس الأعلى للمحاسبة وزاري في 11 مايو 1957 ومن أهم الإضافات التي جاء بها كانت في المحاسبة التحليلية، أما المحاسبة العامة فقد عدلت بشكل بسيط، ولم يطرح هذا المخطط للمؤسسات العمومية؛ فجاء قانون 28 ديسمبر 1959 لتطوير التطبيق التدريجي للمخطط لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال إنشاء مخطط محاسبي متخصص، أما الأمر الجبائي لـ 23 أكتوبر 1965 فقام بتعميم استعمال المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 وذلك بإضافة قواعد للتقييم وإعداد الوثائق الجبائية المتماشية معه مخطط 1957 لم يكن أكثر سرعة في تلبية احتياجات مستعمليه؛ وفي سنة 1971 بدأ المجلس الوطني للمحاسبة CNC العمل على مراجعته وخاصة من ناحية المصطلحات، وتخصيص الأجزاء، ومفهوم التدفق، وتقييم وإعادة تقييم السلع، وإعداد القوائم المالية.
ثالث مخطط محاسبي لفرنسا PCG82 ، صودق عليه بالقرار الوزاري لـ 27 أبريل 1982 .وتم تحديثه بالقرار الوزاري لـ 9 ديسمبر 1986 ؛ كان إجباريا على كل المؤسسات الصناعية والتجارية بتاريخ 1984.
بعد 15 سنة على وضع المخطط المحاسبي لـ 1982 بدأت تسجل حوله عدة انتقادات، منها أنه لم يتم تغييره منذ سنة 1986 « ،شاخ»، وأنه لم يتضمن آراء المجلس الوطني للمحاسبة منذ 1986 ، إضافة إلى أن فيه عدم انسجام بخلاف بقية نصوص القانون المحاسبي .
لقي الـ PCG قبولا لبساطته لمدة طويلة، لكن مع مستجدات الواقع الاقتصادي، كان لابد من إعادة النظر والتفكير في التعديل ليس فقط على المحتوى « تحديث النصوص القانونية»، ولكن أيضا على «المفاهيم الموجودة فيه»؛ لهذا وفي سنة 1999 تم إصدار مخطط جديد وفقا للائحة 03- 99CRC هذا التاريخ يعد النقطة 31 بتاريخ 1999 المتعلقة بإعادة صياغة المخطط المحاسبي العام الحقيقية لكل الإصلاحات اللاحقة، رغم ذلك لقي هذا الإصلاح انتقادات كون اللائحة 03- 99 CRC لم تحقق تغيرات ذات أهمية على مضمون المخطط من ناحية القانون المحاسبي، لكن فقط تم تضمين القوانين الصادرة عن CNC لسنة 1986 بالتالي

فرنسا

01
العاصمة
باريس

02
الناتج الإجمالي
للفرد $36,453

023
أعلى قمة
مون بلون

مثلث تنظيمات مهنة المحاسبة في فرنسا

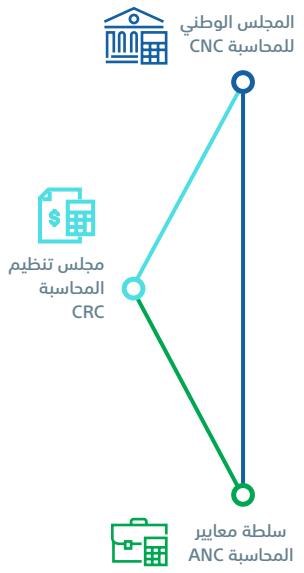

المحاسبة التحليلية حذفت نهائياً من قانون المحاسبة الفرنسي

الـ PCG ومنذ هذا التاريخ أصبح على شكل قانون يتضمن عناوين وفصولاً وفروعاً، في نفس الوقت لم يعالج جوانب متعلقة بالتوحيد والمحاسبة التحليلية، فالقواعد الخاصة بالتوحيد جمعت في لائحة 02- 99 CRC المتعلقة بالحسابات الموحدة،32 وفيما يخص المحاسبة التحليلية فإنها وببساطة حذفت نهائياً من قانون المحاسبة الفرنسي.

تنظم مهنة المحاسبة في فرنسا التنظيمات التالية :

المجلس الوطني للمحاسبة CNC:

إن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي CNC كان من خلال الأمر الصادر سنة 1957، ومهمته الأساسية هي إعداد وتحديث المخطط المحاسبي العام PCG ،كما أن لديه مهام أخرى حددت من خلال الأمرين الصادرين في 20 مارس 1964 1و فبراير1993؛ كمنظمة استشارية مرتبطة بوزارة المالية، الـ CNC مهمته إعطاء آراء، سواء تعلق الأمر بمشاريع القوانين التي لها جانب محاسبي، مهما كانت طبيعتها التشريعية أو القانونية ومهما كان أصلها، وطنية أو ذات طابع مشترك (الاتحاد الأوروبي)، أو كانت متعلقة بمشاكل تقنية أو تفسيرات محاسبية؛ فهو بالتالي يعمل حول العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي العام؛ وقد تم تحديث المجلس وإعادة تنظيمه ، وأصبح مكلفاً بإنجاز المهام التالية:

- إعطاء آراء حول كل الأحكام المتعلقة بالتنظيم المحاسبي، أياً كانت جهة إصدارها، وطنية أو مشتركة (الاتحاد الأوروبي)، وتكون بذلك موجهة إلى مصالح الإدارة العمومية، المجالس واللجان المنشأة من طرف الدولة، ولاسيما لجنة التنظيم البنكي والمالي ومجلس تنظيم اللجنة الوطنية للتأمينات، كذلك التنظيمات المراقبة بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف الدولة، كما تعطي آراء حول المعايير المصدرة من طرف التنظيمات العالمية للتوحيد المحاسبي.
- اقتراح الإجراءات المتعلقة بكيفية عمل الحسابات، سواء كان ذلك لفائدة المؤسسة أو لفائدة الهيئات المتخصصة، أو لغرض إعداد إحصاءات وطنية أو حسابات اقتصادية للدولة.
- ضمان إعداد الأبحاث النظرية والمنهجية، وجمع المعلومات والقيام بالدراسات، ونشر الأبحاث والمستندات المتعلقة بالدراسات المحاسبية للمنظمات وذلك حول كيفية عمل الحسابات.

الاتحاد الأوروبي

01
التأسيس
8 أبريل 1965

02
عدد السكان
508450856

03
الكثافة السكانية
113.6
نسمة/كم2

مجلس تنظيم المحاسبة CRC:

تم تكوين مجلس تنظيم المحاسبة جراء إصلاح التوحيد المحاسبي في فرنسا الذي بدأ في 1996 ،من خلال تجديد المجلس الوطني للمحاسبة CNC وتكوين اللجنة الاستعجالية له، وهذا بتكوين مجلس تنظيم المحاسبة CRC بالقانون الصادر في 1998. وتم تحديد مهامه من خلال الأمر الصادر في 1999. ومن أهم مهامه المصادقة على اعتماد فرنسا للمرجعية الدولية وتحديث المخطط المحاسبي العام PCG ،وإعطاء الشرعية القانونية لآراء الـ CNC .ومن مهامه أيضا، إصدار تعليمات محاسبية ذات طابع عام أو موجهة إلى قطاعات خاصة، فهو بذلك يوحد إجراءات التوحيد المحاسبي في اعتماد القوانين واللوائح؛ الـ CRC في بعض الحالات يقوم باستشارات قانونية وذلك من خلال دراسة آراء الـ CNC في إطار قانوني أكثر منه تقني.

10 قواعد للبريد الإلكتروني للحد من التوتر

تم نقله بتصرف من مجلة أكونوميا economia الصادرة في 29 مارس 2019.

إن البريد الإلكتروني والهواتف الذكية يمكن أن تسبب قدراً كبيراً من التوتر والإرهاق. يسمي الأكاديميون الاتصال المستمر والثابت من خلال هذة الوسائط بالضغط التقني «tech-nostress». وبالتالي، فإن العديد من الدول الأوروبية تقدم الآن للموظفين «الحق في قطع الاتصال».

إن طريقة استخدام البريد الإلكتروني معقدة، ولا يمكن وصفها ببساطة بأنها «جيدة» أو «سيئة». ويظهر البحث أن طبيعة الأشخاص ونوع العمل الذي يقومون به وأهدافهم، يمكن أن تؤثر في طريقة تفاعلهم مع البريد الإلكتروني.

الممارسة الجيدة في استخدام البريد الإلكتروني لا تتمثل فقط في تحديد كمية رسائل البريد الإلكتروني المرسلة، ولكن في تحسين جودة الاتصالات.

فيما يلي عشر نصائح للحد من ضغوط البريد الإلكتروني في العمل:

01 وضع الموضوع بطريقة صحيحة

ينبغي أن يكون الموضوع واضحاً وقابلاً للتنفيذ. يجب أن يوصل الموضوع تماماً وبالضبط مضمون البريد الإلكتروني في ست إلى عشر كلمات، للسماح للمستلم بتحديد أولوية البريد الإلكتروني حتى دون فتحه. فعلى الأجهزة المحمولة، نجد أن كثيراً من الأشخاص يكتفي فقط برؤية الأحرف الثلاثين الأولى من سطر الموضوع، لذا اجعله قصيراً، ولكن اجعله وصفياً بدرجة كافية لإعطاء فكرة عن محتوى البريد الإلكتروني بمجرد رؤية سطر الموضوع.

02 اسأل نفسك: هل البريد الإلكتروني هو الوسيط المناسب؟

هل أنت في نفس المكتب الذي يوجد به المرسل إليه؟ وهل يمكنك الذهاب والتحدث إلى الشخص؟ هل يمكنك الاتصال بالهاتف؟ في كثير من الأحيان يمكن لمثل هذه الأشكال الأخرى من التواصل أن تجنبك الاستخدام غير المجدي للبريد الإلكتروني المتكرر أخذاً ورداً.

يمكن أن تكون منصات المراسلة الفورية والمكالمات المرئية مثل Slack و Skype أكثر ملاءمةً للرسائل الداخلية المتكررة أخذاً ورداً. تذكر أيضاً أن معظم النصائح الواردة أدناه تنطبق على جميع أنواع الاتصالات الإلكترونية.

03 لا ترسل البريد الإلكتروني خارج ساعات العمل

تظهر الأبحاث أن رسائل البريد الإلكتروني خارج ساعات العمل تجعل من الصعب على الأشخاص التعافي من ضغوط العمل.

حاول التأثير على الثقافة السائدة في شركتك عن طريق تجنب إرسال رسائل البريد الإلكتروني أو الرد عليها خارج ساعات العمل العادية.

يجب على الإدارة أن تكون مثالاً يحتذى به، وأن تتجنب الاتصال بموظفيها خارج ساعات العمل المعتادة. تقوم بعض مواقع العمل بإيقاف وصول البريد الإلكتروني إلى الموظفين خارج ساعات العمل. فكر في تطبيق ذلك مع الاحتفاظ بنظام الهاتف الاحتياطي للاتصال في حالات الطوارئ فقط.

04 استخدم خيار الاستلام المتأخر

يحب بعض الأشخاص دمج عملهم وحياتهم العائلية، وغالباً ما يواصلون العمل من المنزل أثناء وقت فراغهم. إذا كنت أحد هؤلاء الأشخاص، أو إذا كنت تعمل عبر مناطق زمنية، ففكر في استخدام خيار الاستلام المتأخر حتى لا ترسل رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بك إلا في يوم العمل التالي ولا تتداخل مع وقت فراغ الآخرين.

05 حافظ على أن تكون الرسائل إيجابية

فكر في جودة الاتصالات عبر البريد الإلكتروني وليس في كميتها فقط. يجب أن تركز التغييرات في استخدام البريد الإلكتروني أيضاً على جودة ما يتم إرساله ومراعاة مدى انفعالية الشخص المستلم.
تشير البحوث إلى أنه من السهل جداً تصعيد النزاعات، وإساءة تفسير الرسائل عند التواصل عبر البريد الإلكتروني. لذلك، إذا كان محتوى الرسالة ينطوي على أخبار سيئة، ففكر في العودة إلى النصيحة رقم 2: هل البريد الإلكتروني هو الوسيط المناسب؟

06 جرب «عدم استخدام البريد الإلكتروني يوم الخميس (آخر يوم في الأسبوع)»

من أجل تغيير ثقافة الشركة وجعل الناس يفكرون في طرق الاتصال الأخرى غير البريد الإلكتروني، جرّب «عدم استخدام البريد الإلكتروني يوم الخميس» في أول خميس من كل شهر، أو ربما كل أسبوع. هذه مبادرة اقترحها خبراء من المنتدى الوطني للصحة والرفاهية في العمل، وتستخدمها الشركات في جميع أنحاء العالم. ويتم تشجيع الموظفين على ترتيب اجتماعات وجهاً لوجه أو بالهاتف، أو مجرد الحصول على أعلى رسائل البريد الإلكتروني التي لديهم بالفعل في صندوق الوارد الخاص بهم في ذلك اليوم.

07 اجعل أفضلياتك معروفة للآخرين

لقد أظهرت الأبحاث أن كثرة الرسائل الإلكترونية ليس هي فقط التي تتسبب في حدوث توتر، بل أيضاً قلة البريد الإلكتروني يمكن أن تتسبب في ذلك نتيجة لعدم التوافق في أفضليات الاتصال بين أشخاص مختلفين. فقد يرغب بعض الأشخاص في استلام رسائل بريد إلكتروني، ويتعاملون بشكل أفضل مع حركة البريد الإلكتروني المرتفعة مقارنة بوسائل الاتصال الأخرى. بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، قد يؤدي انخفاض كمية رسائل البريد الإلكتروني التي يتلقونها إلى مزيد من التوتر بدلاً من تخفيفه.
لذا فكر في الاختلافات الفردية لأفضليات الأشخاص، واجعل أفضلياتك معروفة للآخرين. أضف أفضليات الاتصال المفضلة لديك إلى توقيع بريدك الإلكتروني، سواء كان بريداً إلكترونياً، أو رسالة نصية أو فورية، أو مكالمة هاتفية.

08 إرجاع رسائل البريد الإلكتروني إلى الراسل عندما يكون الشخص المرسل إليه في عطلة

يبدو أن وجود مجموعة من رسائل البريد الإلكتروني المتراكمة على مدار الأسبوع هو واحد من أكثر مصادر الضغط التقني للعاملين. فكر في إعداد نظام يتم فيه إرجاع رسائل البريد الإلكتروني إلى الراسل عندما يكون الشخص المرسل إليه في عطلة، مع توفير بريد إلكتروني بديل للطلبات العاجلة. ومن خلال ذلك ستجد البريد الوارد عند العودة سهل الترتيب.

09 تجنب استخدام الهواتف الذكية في وقت متأخر من الليل

تشير الأبحاث إلى أن استخدام الهواتف الذكية في وقت متأخر من الليل يقلل من قدرة الشخص على النوم، ويؤدي أيضاً إلى التفكير المستمر والتوتر بشأن العمل. وهذا بدوره يقلل من جودة النوم. اجعل السرير منطقة خالية من الهواتف للاستمتاع بنوم صحي.

10 احتفظ بهاتف عمل منفصل

اجعل هذا الجهاز هو الجهاز المحمول الوحيد الذي يمكنك من خلاله الوصول إلى رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بالعمل، ما يمنحك حرية إيقاف تشغيله بعد ساعات العمل. ضع في اعتبارك أيضاً إيقاف تشغيل «دفع» «push» البريد الإلكتروني (هذا هو المكان الذي يرسل فيه خادم البريد الإلكتروني إلى هاتفك أي بريد إلكتروني جديد عند وصوله إلى الخادم) وبدلاً من ذلك يمكن أن تختار جدولاً منتظماً (مثلاً مرة واحدة في الساعة) بالنسبة لرسائل البريد الإلكتروني التي يتم إرسالها إلى هاتفك (وهذا يزيد أيضاً من عمر البطارية).

طلال الجديبي
زميل الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

متطلبات الرقابة وأنشطتها

يفرح بعض المديرين فرحا مبالغا فيه بأنشطة الرقابة، ويقاومها آخرون أو يتجاهلونها باعتبار أنها شأن خاص يخص بعض الإدارات المختصة بالرقابة، وجميعهم على طرفي نقيض. عندما تقوم المنشآت بتحديث نظم وفرق العمل أو تتأثر بجولة من التصحيح والتحسين الإداري أو تخضع لنشاط متجدد من الجهات التنظيمية فإنها في العادة تكتشف عديدا من الأخطاء التشغيلية ونقاط الضعف والألم. وهذا أمر إيجابي لكنه غير كاف. تجاهل الصيانة الدورية لبيتك أو سيارتك لفترة طويلة، ثم حاول مراجعة الوضع، ستجد بانتظارك قائمة طويلة من الإصلاحات التي كان يمكن تفاديها. يمر عديد من المنشآت اليوم بدورات التغير والتغيير، ومن يعايش في منشأته صحوة الحوكمة يرى كيف أن المراجع الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر وحتى الإدارة المالية والموارد البشرية ومجلس الإدارة ولجانه، جميعهم يستمتع بنزوة الرقابة والتصحيح. لكن هل تتجه النتائج نحو التحسن، أم عكس ذلك؟

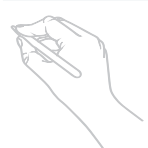

هناك عدة اعتبارات تجعل هذه الخطوات الإيجابية المرتبطة باكتشاف الأخطاء ونقاط الضعف وتصحيحها تنعكس بشكل سلبي على المنشأة، خصوصا على المدى الطويل، سأعرج على بعضها لافتا النظر إلى كيفية تفاديها أو التقليل من أثرها. أولا، تحدث أعمال الرقابة والتصحيح كردة فعل، إذ تأتي متأخرة وليست استباقية، وهي كذلك غير متوازنة إذ تركز على مواضع الألم. هذا يجعل كثيرا من مواطن الضعف غير مكتشفة، تماما مثل الأمراض الصامتة والخبيثة، ويجعل التصحيح يحدث بشكل مختل، إذ يكون على الورق فقط أو بصنع عقبة جديدة تبطئ من سير العمل. من أمثلة ذلك، تصحيح مشكلة توقيع مستند بإضافة توقيع ثان أو ثالث على المستند نفسه، أو علاج خطأ موظف بفصله وتجاهل تدريب الموظفين وتحسين أدائهم. مثال آخر على غياب التوازن: إصلاح دورة المدفوعات بسبب اكتشاف واقعة تجاوز، من دون تقييم دورة المشتريات التي تكون شرطا لجودة الأولى. لهذا تتسبب أعمال التصحيح التي تأتي متأخرة وتكون مختلة التوازن في مشكلات ترتبط بعدم اكتمال الحلول وضعف فاعليتها.

المسألة الثانية، أن الرقابة في حد ذاتها لا تكفي لتفادي المشكلات. بيئة الرقابة الجيدة تعالج جانبا واحدا من العمل التطويري والتحسيني، فهي تعمل مجتمعة كفلسفة وممارسة لأعمال الالتزام والانضباط والتأكد من التنفيذ الجيد ومتابعة مقاييس الأداء واكتشاف الانحرافات ومواطن التحسين. ولكنها ليست أسلوبا للتخطيط أو التنفيذ وليست مدخلا لرسم الاستراتيجية أو متابعتها. لهذا ينبغي على القائمين على المنشأة ألا يحملوا الرقابة فوق طاقتها، وألا يعتقدوا أن مجرد وجود فريق للمراجعة الداخلية سيجعل الشركة تقوم بعملها بشكل ممتاز.

ينبغي ألا يركن المديرون إلى وجود نظام رقابة فعال، ولا يبتهجوا مطمئنين لأن هناك من يزعج الآخرين بتصحيح الإجراءات وإغلاق النقاط المعلقة والمفتوحة. نظام الرقابة الفعال يأتي مكملا لنظم أخرى تنظر للتخطيط والتقييس والتنفيذ والجودة. على سبيل المثال، محاولة معالجة اختراق البيانات دون النظر إلى مبادئ الأمن السيبراني تخطيطا وتنفيذا سيجعل المنشأة تخرج بحلول مؤقتة وناقصة، وتجعلها أكثر عرضة للاختراقات في المستقبل، لأن المخترقين يطورون إمكاناتهم، وهنا تكون الشركة قد جمدت إمكاناتها. وبالطريقة نفسها، نجد أن الشركة التي تعاقب البائع المقصر بتخفيض حوافزه دون النظر إلى كفاءة تسلسل العملية البيعية أو التعرف على السوق بشكل أفضل أو بناء قدرات البائعين، سيجعل الرقابة على البائعين تخرج بتدمير الفريق وتضييع النتائج.

لا تقتصر الرقابة على الخروج لنا بقائمة حساسة للمهام أو نقاط خطيرة تتطلب متابعتها، وهذا يعكس الجانب الثالث والمهم جدا. تمثل الرقابة أحد أدوار وتطبيقات الإدارة، وهي مكملة لغيرها وتعكس روح الإدارة وأسلوبها. حصرها بأي شكل من الأشكال، يحصر قوة الإدارة وفاعليتها، سواء باعتبارها مسألة تخص فرقاً محدودة أو مختصة بأوقات معينة، أو باعتبارها مجرد معالجة لمتطلبات الحوكمة أو الأنظمة. بيئة الرقابة الإيجابية تتطلب مشاركة الجميع، محاسبين وبائعين، ومسؤولي المخزون، ورجال الأمن، وعاقدي الصفقات في القسم التجاري؛ لا أحد من هؤلاء معفى من الخطأ وجميع أعمالهم تحتمل الهدر، وكلها تتحسن بالجودة وينبغي أن تكون مخططة ومنفذة بشكل مرض.

لا يصح القول إن هناك قسما حساسا وآخر عاديا، أو إدارة مهمة وأخرى أقل أهمية. جميع الموظفين أفرادا ووحدات يشكلون عصب أداء المنشأة، وفهم متطلبات الرقابة وقيمتها والخروج بثمرتها يتطلب مشاركتهم جميعا. احترام الرقابة كوسيلة بناءة وإيجابية يعني استخدامها بدورها الحقيقي الكامل، وهذا يتطلب ترويجها وتقديمها وتنفيذها بهذا الشكل. تجاهل ذلك، سيجعلها وسيلة ضغط أو أداة تهديد أو مسكنا مؤقتا تهدم بعده المكتسبات وتدمر معه الوحدة الروحية والتنفيذية للمنشأة.

لجنة الاختبارات..

مهام وواجبات

تُعد لجنة الاختبارات إحدى اللجان الفنية بالهيئة والتي تعمل على قياس كفاءة الأشخاص الذين يرغبون في اجتياز زمالة الهيئة والبرامج التي تنظمها من حيث المعرفة النظرية، والقدرة على تطبيقها بمهارة، وإدراك المسؤولية المهنية، والصفات السلوكية التي يتعين على المحاسب القانوني التحلي بها.

إعداد.. وتنسيق

تتولى اللجنة مسؤولية إعداد وتطوير القواعد العامة للاختبارات التي تكفل مستوى التعليم والتطوير المهني ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، إضافة إلى الإشراف على وضع الاختبارات، وتحديد المتطلبات التي يتعين على المتقدمين لاختبار زمالة الهيئة من غير خريجي أقسام المحاسبة في الجامعات الوفاء بها كشرط للتقديم للاختبار.

كما تقوم بمهمة التنسيق مع الجهات التعليمية بغرض تطوير مناهجها بما يساهم في تطوير مهنة المحاسبة في المملكة، بجانب دراسة الاقتراحات المتعلقة بتطوير الاختبارات واقتراح التوصيات اللازمة بشأنها.

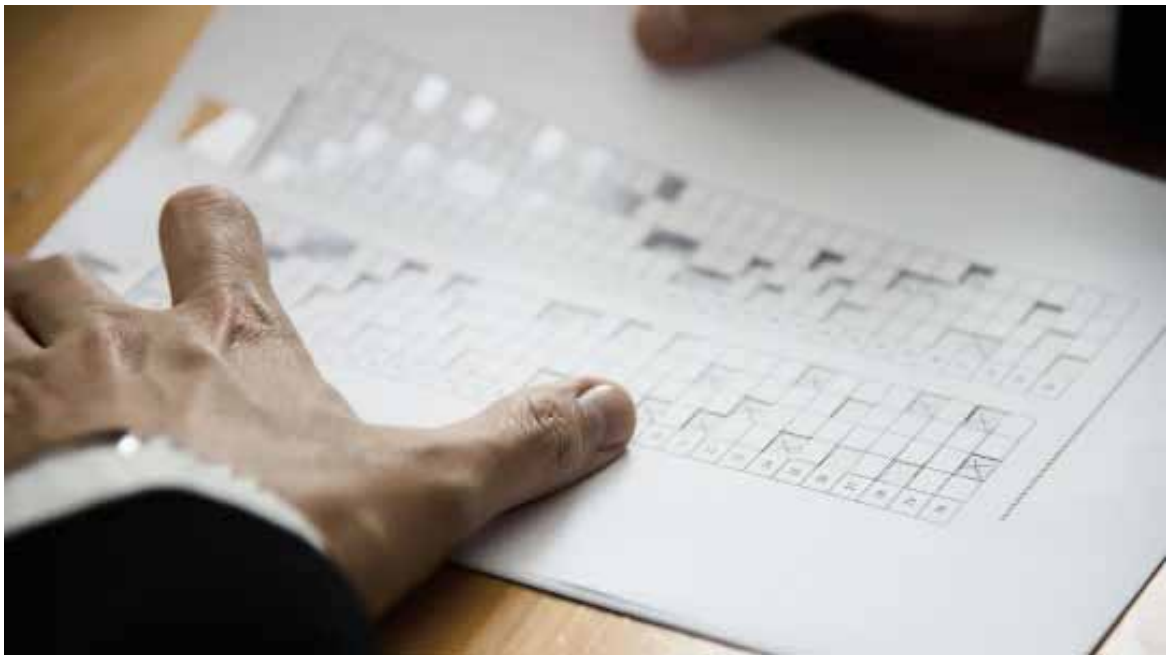

الحياد والموضوعية أهم واجبات عضو لجنة الاختبارات

مشاريع أسئلة

تختار اللجنة مستشارين من ذوي الاهتمام والاختصاص لإعداد مشاريع أسئلة لاختبار الزمالة وإجاباتها النموذجية، إذ يقوم كل مستشار بتقديم الأسئلة والإجابات النموذجية المقترحة لكل مادة على حدة، على أن يتم اختيارهم من أعضاء الهيئة نفسها، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات أو المعاهد المتخصصة، وممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة والمهن الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى جهات مهنية ذات خبرة في إعداد مشاريع أسئلة الاختبارات.

الحياد.. والموضوعية

من أهم واجبات عضو اللجنة، الالتزام بالحياد والموضوعية في كل ما يمارسه من أعمال داخل اللجنة، وعليه أن يمتنع عن إثارة أي موضوع أمام اللجنة يتعلق بمصلحة خاصة، أو يتعارض مع مصلحة عامة، إضافة إلى الانتظام في حضور الجلسات ولجانها الفرعية.
أما قرارات وتوصيات اللجنة فإنها تصدر بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين. وفي حال تساوي الأصوات يرجّح الجانب الذي معه الرئيس. كما لا يجوز الامتناع عن التصويت أو الإنابة فيه، فيما يجوز التصويت بالتمرير على بعض الأمور التي تتطلب السرعة في اتخاذ قرار عاجل حيالها إذا رأى رئيس اللجنة ضرورة ذلك.

خطة عمل

تعد اللجنة قبل كل سنة مالية بثلاثة أشهر على الأقل خطة عمل سنوية تشمل وصفاً للأعمال التي ستقوم بها خلال السنة المقبلة على شكل برامج عمل تقدّر فيها الكلفة، والمدة اللازمة لإنجاز كل برنامج، وترفع هذه الخطة إلى المجلس لاعتمادها.

قرارات اللجنة

01 **تصدر** بالأغلبية

02 **يرجح جانب** الرئيس عند التساوي

03 **لايجوز** الامتناع عن التصويت

مواد الاختبار

- المحاسبة
- المراجعة
- الزكاة والضريبة
- فقه المعاملات
- الأنظمة التجارية

تشكل لجنة الاختبارات من 7 أعضاء يمثلون الجهات التالية:

01 الجهات الحكومية

02 أعضاء هيئة التدريس

03 أعضاء الهيئة الأساسيين

04 القطاع الخاص

لايقل تمثيل كل جهة في اللجنة عن 10% ولا يزيد على 40 %

الأسئلة يتم اختيارها من قبل فرق تشكّلها لجنة الاختبارات

إجراءات التسجيل

تضع لجنة الاختبارات الجدول الزمني للاختبار، على أن يعقد الاختبار ثلاث مرات في السنة على الأقل. ويتعين على المتقدم للاختبار استكمال كافة إجراءات التسجيل في الاختبار خلال الفترة التي تحددها لجنة الاختبارات. ويجوز تأجيل الاختبار كاملاً أو في أي مادة لمدة دورتين متتاليتين للاختبار المؤجل؛ شريطة إبلاغ الهيئة بالتأجيل قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ الاختبار.

اختبار الزمالة

يتكون الاختبار من خمس مواد تشمل: المحاسبة، المراجعة، الزكاة والضريبة، فقه المعاملات، الأنظمة التجارية. وتقيّم نتائج كل مادة بشكل مستقل، ويكون لكل مادة مئة درجة، وتكون نسبة النجاح 60٪ لكل مادة.

كما يجوز إعادة اختبار أي مادة إذا لم يحصل المتقدم على نسبة النجاح، وتلغى نتيجة أي مادة اجتازها المتقدم إذا مضى على اجتيازه لها أربع سنوات ميلادية دون أن يجتاز كامل المواد اللازمة للحصول على الزمالة، ويتعين عليه إعادة اختبارها.

ويتم اختيار أسئلة الاختبار من قبل فرق تشكّلها لجنة الاختبارات تتكون من عدد لا يقل عن مستشارين اثنين لكل مادة لاختيار أسئلة الاختبار وإجاباتها النموذجية من بين الأسئلة المحفوظة في قاعدة المعلومات. وللجنة الاختبارات الحق في استخدام آلية بديلة تراها مناسبة لاختيار أسئلة الاختبار.

انعقاد الاختبار

01 **ثلاث** في السنة

02 **يجوز تأجيله** لمدة دورتين

03 **إبلاغ** الهيئة بالتأجيل

ملاحظات مهمة

1- إشارة إلى تطبيق نظام أربع سنوات لكل مادة بدلاً من نظام خمس سنوات، وفق المادة السادسة من قواعد اختبار الزمالة المعدلة والمعتمدة بتاريخ 24 - 12 -2012، ومن جلس للاختبار للدورة 2 - 2012 أو ما قبلها فسيتم معاملته بما هو أصلح له وفق نظام أربع سنوات أو خمس سنوات لحين انتهاء مدة الخمس سنوات بدءاً من تاريخ جلوسه للاختبار.

2- يتم احتساب المدة النظامية (أربع سنوات) ابتداءً من تاريخ جلوس المتقدم للاختبار، ويتم اعتماد تاريخ اجتياز المواد التي تؤدى على مدى يومين وأكثر وفقاً لتاريخ البدء في الاختبار.

3- يتم إدخال أي نظام أو تعديل على المعايير ضمن أسئلة الاختبار بعد تطبيقه بستة أشهر.

أرقام وإحصائيات عن الهيئة

نجحت الهيئة في تحقيق العديد من الإنجازات على صعيد التطوير والارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة معززة ذلك بأرقام وإحصائيات شكلت مؤشرات عمل الهيئة خلال النصف الأول من العام 2019 في مجالات التراخيص الممنوحة والعضوية « الممارس، غير الممارس، المنتسب» إلى جانب عضوية الطالب كما نفذت الهيئة العديد من الدورات التدريبية للعاملين في المهنة بالإضافة إلى تنفيذ اختبار اخصائي الضريبة.

عضوية الهيئة

الدورات التدريبية

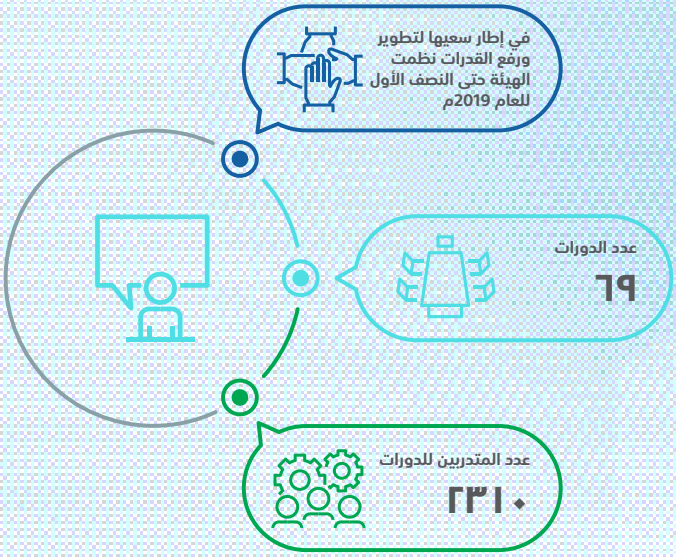

إحصائي الضريبة

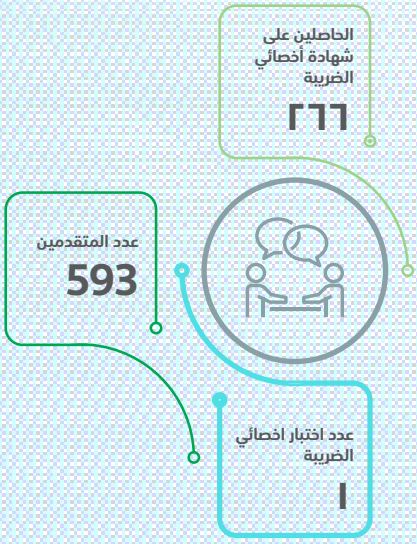

Professional registration requirements:

01

Attach copy of passport.

02

Attach personal photos.

03

Attach copy of Identification.

04

Attach copy of scientific or professional certificate

05

Pay SR 315 s registration charges in addition to SR 525 as certification verification fees.

fellowship courses in accounting, auditing, Zakat and taxation for an aggregate of 9 academic hours along with the passing of the professional examination to be set by SOCPA. The Saudi Organization for Certified Public Accounts (SOCPA) has provided through its website all details and conditions of admission without the need to visit SOCPA or any of its branches.

National Benefit

The benefit of professional registration is not limited to SOCPA only, but it extends to include the profession and the fatherland through control of the accounting practice, discovery and exposure of fraud and providing more job opportunities for the Saudis by raising the Saudization rates. Professional registration professional is necessary to study the qualifications of expatriates operating in the market, checking their certificates and qualifications, listing their numbers and monitoring the reality of the profession. This would certainly help in identifying the reality of the profession.

Part of the objectives of professional registration is ensuring the correctness of certificates and that practitioners of the accounting and auditing profession are qualified. That is why it is considered a condition and requirement for acquisition of the work permit from the Ministry of Labor. The importance of this mechanism is that it allows collection of complete information about the profession and preparation of necessary plans for localization of the profession in light of the needs of the market.

Merits of professional registration:

01

Free training courses.

02

Discount of specialized courses.

03

Attendance of meetings, symposiums and workshops.

04

Acquisition of professional and scientific publications free of charge.

05

Discount at SOCAP associates and entities dealing with SOCPA.

Admission for professional registration shall be for the holder of one of the following certificates:

01 American Institute for Certified Public Accountants (AICPA).

02 Institute of Certified Public Accountants in England and Wales (ICAEW).

03 Canadian Institute for Certified Accountants (CICA).

04 Institute of Certified Accountants in Australia (Australia-CA).

05 Institute of Certified Accountants in India (ICAI).

06 Institute of Management Accountants (IMA) in the U.S.A. (CMA).

Sensitive Profession

Accounting and auditing is a sensitive and important profession and a main pillar on which the works of organizations stand. In a bid to know the reality of the current accounting profession market, requirements of the labor market and to monitor indicators of financial exposure, the Ministry of Labor and the Saudi Organization for Certified Public Accounts (SOCPA) launched the (professional registration) to check the scientific and professional certificates of expatriates operating in the profession and to ensure the competence of any person working in the Saudi market. This requires any expatriate operating in the accounting and auditing business to register and join the membership of SCOPA.

Opportunity of Belonging

The Saudi Organization for Certified Public Accounts (SOCPA) offers those exercising the profession in all and various economic sectors in the Kingdom the opportunity to belong to an entity through membership as the case in all parts of the world where there are professional bodies supported by the state for development of the profession and broadening its membership in accordance with the quality standards and requirements of the ethics and behavior of the profession.

Membership

SOCPA laid down strict conditions and restrictions to be met by accountants and professionals wishing to obtain SOCPA membership especially the non-Saudis. It is a must for an expatriate to be a holder of a bachelor's or a higher degree in accounting or a post-secondary diploma in accounting; or a graduate from administrative science colleges with completion of minimum 15 academic hours in accounting. Those who don't complete the 15 academic hours shall attend the

Professional Registration Promoting the Profession and ensuring the Qualification

The Ministry of Labor and Social affairs is keen to raise the Saudization rate in the accounting sector and stimulate its growth. For this reason, expatriate accounts were instructed to register themselves at the Saudi Organization for Certified Public Accounts (SOCPA) with effect from 1/1/1440H [11th September 2018]. In addition, practitioners of the accounting profession and complementary or supportive jobs shall obtain SOCPA accreditation upon applying for change of profession and issuance or renewal of work permits. This move is intended to stimulate the accounting sector for localization and upgrade quality and competence of workers exercising this profession. The move also aims to bolster the national economy through cooperation and partnership between the public and the private sectors to enable our young men and women to benefit from the job opportunities in the various sectors including accounting.

SOC
لسعودية
ن القانونيين
CPA

SOCPA signs Cooperation Agreements with several Universities

in the field of Education and Training

The Saudi Organization for Certified Public Accounts (SOCPA) has signed cooperation agreements with a number of universities in the fields of education and training, improvement of the educational process and providing of comprehensive training and educational environment that keep pace with the educational developments. SOCPA shall extend its professional expertise to the universities to develop the accounting program to suit the labor market and professional requirements in accordance with the International Financial Reporting Standards in force in Saudi Arabia. SOCPA shall examine the suitability of the academic and training programs and shall elevate the knowledge and professional standards of accountants in the field of education and training, research work and studies, scientific research, writing, translation, plans and projects, consultations and professional guidance.
The agreements included a number of universities. SOCPA, represented by the Secretary-General Dr. Ahmed Abdullah Al-Maghamis signed with Princess Noura bint Abdul Rehman University represented by Vice-Dean for Academic Support and Student Services Dr. Faiza Al-Faiz; and with Tabuk University represented by H.E. Dr. Abdullah Mufrih Al-Ziyabi, Rector of the University, as well as with Taiba University represented by Dr. Abdul Aziz Gabalan Al-Sarani, Rector of the University, during the international conference and exhibition for higher education held in Riyadh on 11th April 2019.
Two memorandums of understanding were signed on the sidelines of the social meeting of the SOCPA members held in Jeddah on 23rd April 2019 with Taif University represented by the Vice-Dean for Academic and Development Affairs Dr. Abdul Rehman Al-Asmari along with Al-Mustaqbal University represented by Dr. Ali Al-Saif, Rector of the University.
The Saudi Organization for Certified Public Accounts (SOCPA) is expected to sign during the next period numerous similar agreements with other universities. This comes as part of its strategy to upgrade the profession of accounting to meet the labor market requirements.

It is worth mentioning that SOCPA supplied the universities with five translated references in accounting and auditing which have been approved for teaching in the accounting sections of several universities.

SOCPA is also in the process of translating a number of specialized books which will be provided to the universities in the next period.

SOCPA and Bankruptcy Commission sign a Memorandum of

Understanding for Strategic Cooperation

The Secretary-General of the Saudi Organization for Certified Public Accounts (SOCPA) and member of the Bankruptcy Committee Dr. Ahmed Abdullah Al-Maghamis highlighted the importance of the Bankruptcy Law since it tackles the faltering and bankruptcy of economic projects.

He said in his word at the opening ceremony of the 1st conference for settlement of bankruptcy cases recently held in Riyadh that "The release of a number of regulations is intended to facilitate the dealers and litigants" citing the role of the committee in formulating the rules and regulations referred by the Bankruptcy Law to the committee.

A memorandum of understanding was signed on Monday 24/8/1440H corresponding to 29/04/2019 between the bankruptcy committee and the Saudi Organization for Certified Public Accounts (SOCPA) on the sidelines of the 1st conference for settlement of bankruptcy cases.

The agreement was signed for SOCPA side by SOCPA Secretary-General Dr. Ahmed Abdullah Al-Maghamis and for the committee by its Secretary-General Mr. Majed Abdul Rehman Al-Rasheed.

The conclusion of this memorandum comes as a desire for constructive cooperation between the committee and SOCPA in areas of mutual concern. The purpose is to promote awareness of the provisions of the Law and to streamline the pertinent activities.

The Minister of Finance Dr. Majed Al-Qasabi, honored SOCPA for its effective participation in the conference and an accompanying exhibition that reflect SOCPA activities and programs as well as achievements realized during the last period.

The conference featured an elite of local and international speakers and aimed to show the positive economic impact of the Bankruptcy Law as well as building the potentials of specialists and promoting the awareness among the business community. The conference also reviewed the local and international judicial precedents and practices and discussed the economic impact of the Bankruptcy Law, financial reorganization, role of courts in bankruptcy cases, and jurisdiction of the bankruptcy committee.

The workshops of the conference discussed the practical applications of financial reorganization and liquidation procedures.

Accounting Standards Committee endorses International Standard for Financial Report No. 17

The Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOPCA, represented by the Accounting Standards Committee, has approved the international standard for financial report No. (17) in the "insurance contracts" after adding a number of necessary disclosures to help the users of financial statements to evaluate the commitment of companies with the principles of cooperative insurance in Saudi Arabia and take their economic decisions accordingly. Such disclosures are deemed as inseparable part of the applicable standard requirements in Saudi Arabia. SOPCA has also endorsed international interpretation No. (23) concerning "remedies of income tax" as issued by the International Council.

Pursuant to the approval of the international standard of financial report No. (17) "insurance contracts", the required disclosures shall be as follows:

[1]: Addition of a title after paragraph (132) of the standard that reads as follows:

Disclosures related to the establishments that practice tontine or cooperative insurance or tontine or cooperative reinsurance

[2]: Addition of the following disclosures in a new paragraph numbered (133) that reads as follows:

"(133) If the company applies the principles of tontine or cooperative insurance or tontine or cooperative reinsurance based on separation between the insurance operations and stockholder operations, such fact shall be disclosed as follows:

a.Disclose assets, commitments, income and expenses as well as the other comprehensive income elements in a way that distinguishes the insurance operations with regard to the stockholder operations.

b.Disclose the contractual capacity between the company and the insured (for example: availability of a text in the document stating that the company is the manager of the insurance operations – agent – speculator or that it is the insurer).

c.Disclose the nature of contracts transferred by insurance companies or through the compilation of business which differ from the nature of the contracts in which the company is involved.

d.Disclose financial guarantee contracts (if the company chooses to treat them as insurance contracts as the standard allows) and whether they are contracts for insurance operations or stockholder operations.

e.Disclose the contracts forming a group or a series of contracts which the standard determines in paragraph (9) that it is necessary to deal with such group or series of contracts as a whole.

f.If the insurance contract includes non-insurance components, such components shall be disclosed as related to the insurance operations or the stockholder operations.

g.Disclose merits of optional participation if any (as referred in paragraph No. 71 of the standard) between the insurance operations and the stockholder operations.

h.Disclose the contractual arrangements related to the administrative services and its fees, and the company share of insurance operations surplus (for example: agency fees deducted after transfer of a portion of the surplus for document holders, agency fees or transaction listed in the insurance operations, performance incentive of the portion of the surplus) with disclosure of such amounts,

i.Disclose the contractual arrangements between the insurance operations and the stockholder operations with regard to the basis of addressing the deficit in the insurance operations account (for example: providing funding or loan from stockholder operations to the insurance operations and how to exhaust or retrieve it, or donations from stockholder operations to hear the deficit) with disclosure of the deficit amount.

j.Disclose the nature of the reinsurance contracts in which the company is engaged whether with companies that render reinsurance services on the basis of cooperative insurance or on grounds of traditional commercial basis.

SOPCA holds a workshop to discuss Code of

Conduct & Ethics of Accounting Profession

The Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOPCA) hosted a workshop to give highlights on the latest version of "Code of conduct and ethics of the accounting profession – 2018", The workshop was delivered by representatives from the International Ethics Standards Council and lasted for two days in Riyadh in the presence of representatives from Gulf professional entities, government departments and chartered accountants.

The workshop was opened by SOPCA Director General Dr. Ahmed Abdullah Al-Maghamis who welcomed the participants and extended his appreciation to the International Ethics Standards Council for their participation and for choosing the Kingdom of Saudi Arabia as venue for this workshop. The event reflects the level of improvement to which the auditing and accounting profession has reached in the Kingdom and the role being played by SOPCA to develop the standards and regulations related to this profession.

For his part, Mr. Ken Siong, the Vice President of the International Ethics Standards Council gave a demonstration on the new version of the business code and the strategic plan of the council. Mr. Ahmed Al-Shingeeti, member of the Code of Conduct and Ethics of Accounting Profession shed light on the plan set for transformation to the international code of conduct in the Kingdom in lien with the local environment and regulations in Saudi Arabia. This was preceded by a demonstration about the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOPCA) and its activities introduced by Mr. Khalid Bahjat, member of the committee.

Members of the International Council, which is concerned with the improvement of ethics standards for professional accountants and which encourages adoption of the international ethics of the profession, expressed their sincere thanks to SOPCA for hosting this workshop and for exerting all efforts in order to make the success of this event possible.

It is worth mentioning that the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOPCA) is actively engaged with numerous international groups and committees concerned with accounting including the annual meeting for international formulators of standards, annual meeting of standard formulators in Asia and Oceania and the international consultation group for Islamic financial transactions. SOPCA intends to achieve, behind such participations, to achieve its aimed financial reporting standards in Saudi Arabia.

TABLE 1. WHO IS A STAKEHOLDER?

Any group or individual that can affect or is affected by the achievement of an organization's objectives is a stakeholder. Examples include:

Owners	Media	Environmentalists
Employees	Suppliers	Regulators
Volunteers	Customers	Donors
Special interest groups	Competitors	Governments
Consumer advocates	Investors	Financiers

create value within an organization must understand that business is fully situated in the realm of humanity. Freeman states that ethics is the natural conversation that we have about how we live and work together with stakeholders. He suggests that managers should be open to approaching ethics through the lens of a more complex psychology that acknowledges that work involves different kinds of people. The two bodies of knowledge—ethics and stakeholder theory—work in concert and complement each other.

SUPPORTING EXTERNAL RELATIONSHIPS

The external environment necessitates changes in the way executives think about their organizations and their jobs. The essence of the stakeholder approach is that executives must gain a commitment to ethics throughout the organization and from the board of directors. Yet while the internal environment is very important, CEOs spend as much as 90% of their time addressing a host of stakeholder concerns, including out-of-town meetings, talks with union leaders, exchanges with both partners and competitors, negotiations with prospective affiliates, and so on. Such leadership involves coordinating the interests that coincide with those of the organization as well as resolving the conflicts among interests that don't. CEOs serve as spokespersons for their corporations, participants in social and political processes, and builders of coalitions. The name of the game today is how to deal effectively with external groups.

Executives in organizations with a stakeholder approach to strategic management find they have an expanded sense of leadership. The boundaries are broadened to deal with different objectives and to emphasize the human side. The CEO's job is to manage and protect the organization's resources, the most valuable asset of any company. Additionally, CEOs will encounter pressure to become involved with the changing external environment. Understanding "what the organization stands for" can cause a great deal of pain when the process tackles tough issues.

In leading the establishment of corporate values, the CEO survives and thrives with the help of a team of trustworthy players. Accountants and finance professionals should aspire to be a part of this team and adopt a stakeholder mind-set. The *IMA Statement of Ethical Professional Practice* states that members should contribute to a positive ethical culture and practice integrity. Begin by applying the *IMA Statement*'s principles of responsibility, honesty, fairness, and objectivity in all your interactions with company stakeholders. This can put you ahead of your peers and lead to your own sense of expanded leadership. **SF**

IMA ETHICS HELPLINE

For clarification of how the **IMA Statement of Ethical Professional Practice** applies to your ethical dilemma, contact the IMA Ethics Helpline.

In the U.S. or Canada, dial (800) 245-1383. In other countries, dial the AT&T USA Direct Access Number from www.usa.att.com/traveler/index.jsp, then the above number.

The IMA Helpline is designed to provide clarification of provisions in the **IMA Statement of Ethical Professional Practice**, which contains suggestions on how to resolve ethical conflicts. The helpline cannot be considered a hotline to report specific suspected ethical violations.

Jolene Lampton, CPA, CFE, CGMA, Ph.D., is an associate professor of management accounting at Park University in Austin, Texas. She is a member of the IMA Committee on Ethics and IMA's Austin Area Chapter. You can reach her at **jolene.lampton@park.edu**.

Curtis Verschoor, CMA, CPA, is the Emeritus Ledger & Quill Research Professor, School of Accountancy and MIS, and an honorary Senior Wicklander Research Fellow in the Institute for Business and Professional Ethics, both at DePaul University, Chicago. He is also a Research Scholar in the Center for Business Ethics at Bentley University, Waltham, Mass., and Chair-Emeritus of IMA's Committee on Ethics. Trust Across America–Trust Around the World awarded him a Lifetime Achievement Award in 2016. In 2017, IMA published his book, *Curt Verschoor on Ethics*. His email address is **curtis-verschoor@sbcglobal.net**.

STRONG ETHICS BENEFITS ALL STAKEHOLDERS

The principles of stakeholder theory can lead to a stronger, more resilient ethical culture and can deliver results that benefit all. BY JOLENE LAMPTON, CPA, CFE, CGMA, AND CURTIS C. VERSCHOOR, CMA, CPA

ETHICS AFFECTS EVERY INDIVIDUAL, from business owners, executives, and employees to suppliers, customers, and competitors. The study and practice of ethics helps us develop skills to articulate our own values and gives us tools to evaluate the values and behaviors of others—all of which impacts how we as individuals develop relationships and interact with others. The same applies to a company. A stronger ethical environment leads to better interactions with those inside and outside the organization. And better interactions lead to better results. As such, ethics has a close connection to stakeholder theory.

MANAGING STAKEHOLDERS

As articulated by R. Edward Freeman in his book *Strategic Management: A Stakeholder Approach*, stakeholder theory involves measuring a business's overall performance as it relates to a variety of stakeholder relationships. It requires that managers develop a stakeholder mind-set. This means reconfiguring value-creation efforts to consider and address everyone who is impacted by an organization.

Organizations have direct relationships with a variety of individuals and groups, including employees, customers, investors, suppliers, donors, volunteers, community advocates, supporters, financiers, members of the media, regulators, and others who have a stake in their success (see Table 1). Each of these groups plays a vital role in the success of the enterprise. This business environment is too diverse and complex to manage in narrow silos—hence, the need to manage stakeholders. Navigating the relationships with these diverse constituencies is the essence of strategic management of stakeholders. The turbulence of the business world requires managers to be vigilant about current conditions and to continuously adjust to changes in the environment.

Under stakeholder theory, executives manage actual behavior and create mechanisms for policies that encourage people to make the world a better place. Managers striving to

Most successful cyberattacks involve a person who unknowingly assists in the attack, which often is achieved through a simple mouse click. Training should explain what cybercriminals target, in-depth do's and don'ts, impacts, and the staff's role in prevention, detection, and controls. It should also cover basics such as network access, email protocols, frequency and strength of password changes, and controls to systems access. This training needs to be thorough, easy to understand, and impactful.

The first 24 hours after a breach are the most critical. Actions need to be taken immediately once the breach is discovered so that the damage can be contained. Global regulations require notice to regulators and those affected within 72 hours of discovery. Here are several steps to consider in ensuring your organization is prepared to meet such a demand.

1. Control the breach. Seek to isolate and contain the breach as quickly as possible. You may need to shut down and remove computers, servers, and devices from your network. You may need to shut down your entire network. Professional cyber-remediation companies specialize in digital breach response, and they can help you secure your systems and networks quickly. Most of these organizations require agreements to be in place ahead of time. Record in detail the date and time of the data security incident, the personnel who discovered the breach, the nature of the breach, the types of data stolen, and all the employees who had access to the affected systems.

2. Contact your insurance company. One of the most important investments in risk mitigation is to have cyber insurance. When contacting your insurance company about the incident, have an outline of events and any known exposures readily available for reference. Your agent can provide guidance and support for coverage confirmation, available support services, and necessary steps to be taken. They may also provide access to their counsel specializing in data security incidents. If your company doesn't have cyber insurance, it's highly recommended that you contact your organization's agent and inquire about appropriate coverage.

3. Contact legal counsel. Legal counsel is another key resource throughout a breach. They need to be proactively provided with any new or updated information regarding the incident. Counsel will act as privacy and compliance experts to shape the security incident response and identify the risk of litigation and fines. They will provide significant input on any communications and determine the need to notify affected individuals and organizations, including customers, vendors, the media, card issuers, payment authorization and handling companies, and law enforcement. They also will research domestic and international laws, global data regulations, and subsequent requirements to ensure all fiduciary responsibilities are fulfilled. Active communication with stakeholders will be key with the legal team providing an advisory role in that domain in order to protect your organization and any individuals potentially affected. Legal counsel may also manage the offering of nonmonetary remediation for your customers.

4. Manage your communications. The importance of communication in successfully managing a data breach can't be overstated. Communication provides the avenue for your organization to establish responsibility and care for those who've been affected. All communications need to be timely, transparent, and concise. The CEO, communications/public relations lead, and legal counsel should work cohesively in this role from the start. The various channels of communication as well as the audiences to whom the communications team will be speaking need to be identified (for example, customers, shareholders, and the board of directors). All statements should be consistent in covering what has occurred, what's being done, and what the outstanding risks are. Your company's crisis communications plan should be tailored to meet these needs. All employees should refer requests for information to the communications team.

Today's communications and commerce are dependent on the world's digital infrastructure, where cyberattacks are beyond commonplace. Despite the efforts of an organization to protect digital assets, breaches do occur. How a company responds can be just as important as the efforts to prevent one. Planning ahead, allocating the proper resources, and defining roles will create the path to a timely and well-executed response, which can save your company's reputation. **SF**

Sean Hare, CAE, CGEIT, is VP of IT and Operations at IMA. He can be reached at share@imanet.org.

SECURITY BREACHES: ARE YOU READY?

BY SEAN HARE, CAE, CGEIT

How leaders **plan for and respond to a cybersecurity breach** can make or break the company's reputation.

Cybersecurity is the application of tools and techniques to protect the availability, integrity, and confidentiality of an organization's information. It emphasizes multiple layers of safeguards and controls using both technology and protocols to ensure a reasonable defense against attacks and avoid an actual breach from occurring. Even with valiant defensive efforts, the number of cyberattacks is skyrocketing in all forms. Considering the material and financial gains, attacks will continue to escalate.

Cybercriminals don't have to fool everyone or find every network vulnerability. They just need to fool one person or find one access point. If you're compromised, you face the loss of your customers' personal information, and, in the age of individual privacy rights, you may lose their trust and damage your company's reputation. With so much at risk, will your organization be ready when a breach does occur?

It's a simple question to ask, but **if your organization isn't prepared in advance to deal with a breach, it will probably fail in its response**. The impact can be monumental and crippling to both brand and reputation. You need to have a plan with a selected team that can respond in minutes so that the threat can be appropriately managed to a successful resolution. The fiduciary, legal, and regulatory responsibilities go beyond combating the intrusion and controlling the damage.

A responsible organization needs to have a specific preventative plan in place to minimize risk. There are many companies that provide fraud alert and identity-theft protection products, but at the very least, cybersecurity preparedness should also include the following.

1. Contracts and policies. Ensure that your organization's third-party contracts, corporate policies, and insurance policies are centrally located, controlled, and secured because legal counsel may need swift access. These documents should be regularly sent to the legal team so that it always has the latest information on file. Perform regular audits of the contractual agreements, and review them for language, dates, and overall completeness.

2. Data-related vendors. Annually certify that all third parties entrusted with your company's data are appropriately compliant in their systems and processes (i.e., PCI DSS, SOC1/SOC2 audits, and so on). For optimal performance, require physical access to their internal controls and data centers. These requirements can be contractually mandated with language provided by your organization.

3. Security tests. Your company must run regular tests to ensure that the proper and most up-to-date network security is applied and to identify any vulnerabilities. This can be managed in the form of penetration testing and network audits. It's recommended that both of these are performed by independent third parties and that each layer of testing has measured results and recommendations for improvements. Also require that third-party data carriers provide appropriate updates, audits, and planned tests to ensure that they're meeting exceedingly high data protection and cybersecurity standards.

4. Training. Even with the best cybersecurity technology, people are still the best resource in preventing breaches. Training may be the most important method because it provides awareness

By: Dr. Ahmed Abdullah Al-Maghamis

Secretary General

Professional Registration..
Development and Localization

Undoubtedly, accounting is a sensitive profession that requires high degree of quality and precision to lessen occupational hazards. Equally, accounting represents a main pillar on which organizations rely particularly the economic ones.

We at the Saudi Organization for Certified Public Accounts (SOCPA) had taken into account several aspects that are essential for protection of the accounting profession and accountants against forgery, misinformation or fraud by all scientific means. One of the adopted methods is launching of professional registration in cooperation with the Ministry of Labor to control the labor market particularly that the Kingdom with its strong economy represents attracts many expatriates from the sisterly countries. Therefore, it is necessary to verify the correctness of certificates as a prime target we focus on in professional registration. It is one of the conditions and requirements for acquisition of a work permit from the Ministry of Labor.

SOCPA offers those exercising the profession in all and various economic sectors in the Kingdom the opportunity to belong to an entity through membership as the case in all parts of the world where there are professional bodies supported by the state for development of the profession and broadening its membership in accordance with the quality standards and requirements of the ethics and behavior of the profession.

Putting professional registration into effect shall effectively contribute to exposure of false certificates submitted by expatriates seeking to obtain work permits or while they are on-the-job in some firms. This would help tackle numerous abnormalities in the labor market. One of the benefits of professional registration is that it provided job opportunities for Saudi nationals and would raise job localization and fill the vacuum caused by removal of many unqualified expatriates. Non-Saudis willing to work in the accounting business must obtain a bachelor's or a higher degree in accounting; or a post-secondary school diploma.

SOCPA membership is granted to all Saudis and non-Saudis operating in the accounting and auditing profession along with several features such as free training courses, discount on specialized courses, attendance of seminars, symposiums and workshops organized by SOCPA as well as acquisition of professional and scientific publications free of charge.

In conclusion, professional registration is necessary to study the qualifications of expatriates operating in the market, checking their certificates and qualifications, listing their numbers and monitoring the reality of the profession. This would be helpful in drawing the plans and strategies for development.

SOCPA
الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

تواصلوا معنا

info@socpa.org.sa

920009493

@socpa_ksa

www.socpa.org.sa

socpa_ksa

طريقك للنجاح المهني

SOCPA

تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة
وتساعد الحاصلين عليها لتبؤ الوظائف القيادية ذات العلاقة
بالجوانب المحاسبية والمالية.

مواد الاختبار

عالم من الفرص العملية المتميزة

www.socpa.org.sa 920009493 Exam@socpa.org.sa